

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٢٣
الثلاثاء، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

فدومينيكا ما كان ينبغي إدراجها في قائمة البلدان المذكورة. وسيظهر هذا التصحيح في النسخة النهائية من الوثيقة A/50/888/Add.9.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(المادة ١٩ من الميثاق) (A/50/888/Add.9)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب استئناف النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال
(معاهدة الحظر الشامل للتجارب) مقدم من استراليا
(A/50/1024)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلم الأعضاء أنني اتصلت برؤساء المجموعات الإقليمية فيما يتعلق بعزمي عقد جلسة اليوم. وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها المشاورات، فإن الجمعية، ستنظر، بعد ظهر هذا اليوم، في الطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلي من الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة، عممت في الوثيقة A/50/1024.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة ترد في الوثيقة A/50/888/Add.9، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه، بعد صدور رسائله المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير، و ٦ آذار/مارس، و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل، و ١٠ أيار/مايو و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، قامت غينيا ولاتفيا ومد غشقر بتسديد المبالغ الضرورية لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو المناسب؟

تقرر ذلك.

فممثل استراليا يطلب في رسالته أن تجتمع الجمعية العامة في جلسة عامة ابتداء من ٩ أيلول/سبتمبر، للنظر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بورود خطأ في الوثيقة A/50/888/Add.9.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للتجارب"، وإنني ممتن لكم وللجمعية على موافقتكم على هذا الطلب.

إن ما نحن بصددده هو تحقيق وعد قطعناه على أنفسنا أمام المجتمع الدولي قبل أكثر من ٢٠ سنة، وهذا الوعد نستطيع أن نحققه الآن.

قبل ٢٢ سنة أبرمت معاهدة لحظر محدود للتجارب. وقبل ٢٢ سنة أبرمت معاهدة العتبة لحظر التجارب. واليوم، تتاح الفرصة للجمعية لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها. وهذه المعاهدة ستقر وستجسد، في جميع الأوقات، الالتزام بأنه يجب ألا يكون هناك:

"أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر" (A/50/1027) (الفقرة ٧).

ولم تكن المفاوضات بشأن هذه المعاهدة عملية ميسورة ولا متقنة. وإن وصولها إلى هذه الجمعية، هذه الجمعية الفريدة من الدول، أخذ شكلا فريدا، وفقا لما اقتضته الضرورة. وهذه الحقائق ومعناها تقتضي فهمها فهما واضحا.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بالجمعية العامة سلطة ومسؤولية مناقشة وتوجيه توصيات للدول الأعضاء بشأن:

"المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح".

وإن الجمعية، ممارسـة لهذه السلطة، طالبت مـراراً وتكراراً، وبالإجماع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وقد أكدت مرة أخرى أن تحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب كان:

"أحد الأهداف ذات الأولوية العليا لدى المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". (القرار ١٥٠/٦٥، الفقرة الثانية من الديباجة)

في أمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتخاذ إجراء في هذا الشأن، عملاً بقرارها ٦٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي ذلك القرار، أعلنت الجمعية العامة استعدادها لاستئناف النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال، حسب الاقتضاء، قبل انعقاد دورتها الحادية والخمسين من أجل إقرار نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تستأنف النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية العامة توافق على أن تبدأ فوراً النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال في جلسة عامة؟

لا أرى أي اعتراض. إذن نبدأ وفقاً لذلك.

البند ٦٥ من جدول الأعمال (تابع)

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مشروع القرار (A/50/L.78)

رسالة من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة (A/50/1027)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بالبند ٦٥ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مشروع قرار صادر في الوثيقة A/50/L.78 التي يجري توزيعها على الوفود الآن.

أعطي الكلمة لممثل أستراليا ليعرض مشروع القرار A/50/L.78.

السيد بتلر (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ١٨ يوماً كتبت لكم، سيدي الرئيس، راجياً اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجتماع الجمعية العامة اليوم لاستئناف النظر في البند ٦٥ من جدول أعمال دورتها الخمسين: "معاهدة الحظر الشامل

نظر وطنية إلى حد السعي إلى منع الآخرين من إبداء وجهات نظرهم.

إن المعاهدة التي جرى التفاوض بشأنها في المؤتمر وافق عليها جميع الأعضاء الآخرين في المؤتمر. ومن المطلوب أن تكون مفتوحة للتوقيع من جانب عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي الواقع، من جانب الدول الأخرى. إنها تفي بالمعايير المحددة في ولاية المؤتمر ذاتها، التي ذكرتها قبل لحظات. وهي تستجيب للطلب الموجه إلى المؤتمر مرارا وتكرارا وبالإجماع من جانب الجمعية العامة.

إن الإجراء المتخذ لعرض المعاهدة على هذه الجمعية، بصرف النظر عن محاولة منع ذلك من أن يتحقق، يتفق مع العلاقة الأساسية بين الجمعية العامة والمؤتمر. وإذا لم يتيسر اتخاذ مثل هذا الإجراء، استجابة لظروف فريدة أو استثنائية، فإننا قد نخلق حالة تتنازل فيها الجمعية العامة عن سلطتها لجهاز لا يتمتع بعضوية عالمية كاملة، جهاز هي التي أنشأته، جهاز مسؤوليته تكمن في العمل وفقا لتوجيهات الجمعية، جهاز يرفع تقاريره إليها. وهذا سيكون أمرا مشكوكا في شرعيته وإجراء من الواضح أنه غير معقول سياسيا.

إن الاعتبار الأساسي في هذا المثال هو ما سميت تـوا: "الظروف الفريدة أو الاستثنائية". وهذا هو ما واجهناه.

إن الظروف الفريدة هي أن هذه المعاهدة متفق عليها بالإجماع. وهي مطلوبة الآن. وجميع الولايات ذات الصلة تحققت، ولا سيما ولاية هذه الجمعية.

أما الطرف الاستثنائي فهو أن دولة عضوا واحدة استخدمت حق النقض لمنع نقل المعاهدة من مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة.

إن الظروف الفريدة أو الاستثنائية لا يمكن ولا يجب أن تضع سابقة، وإننا نصر على ألا تضع هذه الظروف سابقة.

ودون أن نتفاوض بأي حال من الأحوال عن هذه النقطة الأساسية نلاحظ أن المعاهدات المتعددة الأطراف التي تماثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحييت

وقد أسندت مهمة إجراء تلك المفاوضات إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف. واستند ذلك العمل على علاقات سياسية وقانونية دقيقة.

وقد أنشأت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح. وأصبح المؤتمر جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. وهو يقبل التوجيه السياسي من الجمعية العامة ويرفع تقاريره إليها. والجمعية العامة تقرر ميزانيته.

والجمعية العامة، في حالة حظر التجارب النووية بالتحديد، طالبت المؤتمر، وبالإجماع أيضا، أن يتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية حتى يمكن التوقيع عليها في بداية دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

ويعمل المؤتمر في إطار مبدأ توافق الآراء ويخضع لولايات تفاوضية متفق عليها بالنسبة لكل من البنود المدرجة في جدول أعماله، عندما يكون هذا الاتفاق ممكنا.

وخلال السنوات الثلاث الماضية - وأكرر بدقة، السنوات التي طالبت فيها الجمعية العامة بالإجماع المؤتمر باختتام مفاوضاته بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية - كان المؤتمر يعمل على أساس ولاية لجنته التفاوضية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعهد فيها بالسعي من أجل أن:

"تسهم هذه المعاهدة (بصورة فعالة) في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي وبالتالي في توطيد السلم والأمن الدوليين" (المرجع نفسه، الفقرة الثالثة من الديباجة)

وقبل ٢٠ يوما، استكمل المؤتمر عمله بشأن نص المعاهدة، لكن دولة واحدة من دوله الأعضاء امتنعت عن الموافقة على نص المعاهدة وكذلك على تقرير اللجنة التفاوضية المرفوع إلى هذه الجمعية.

وأود أن أسجل رسميا وجهة نظرنا بشأن هذا الأمر.

إننا نحترم احتراما مطلقا حق أية دولة في تكوين رأيها السيادي والعمل بموجبه وندافع عن هذا الحق. فذلك الحق أساس في هيكل القانون الموجود في ميثاق الأمم المتحدة. وأن عدم الموافقة على أمور جوهرية ليس له علاقة بذلك المبدأ. ولكن ما لا نقبله هو توسيع وجهة

واعتماد مشروع القرار هذا سيفسح المجال أمام فتح باب التوقيع على هذا النص بعد أسبوعين من الآن فقط. وباتخاذ الجمعية العامة هذا الإجراء، فإنها تفي بتصميمها المعلن على القيام بهذا الأمر قبيل افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

ونظرا لما يتصف به هذا الإجراء من قيمة يتعذر الانتقاص منها، وتفاصيل المفاوضات وتوازنها، وهي المفاوضات التي أوصلتنا إلى هذه النقطة، يحث مقدمو مشروع القرار هذا على اعتماده دون إجراء تغيير فيه. وتكمن مهمتنا في الانجاز السياسي لما تم التفاوض بشأنه بصورة كاملة. ونلتزم إعان التفكير في المعلم التاريخي الذي من شأن هذا الإجراء أن يبينه، ألا وهو الاتفاق على ألا تجري مرة أخرى تفجيرات نووية على الإطلاق.

ويحث مقدمو مشروع القرار هذا جميع الموجودين في هذه القاعة على تأييده لصالح البشرية جمعاء.

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
تجتمع وفود من بلدان عديدة هنا اليوم في هذا المحفل المهيّب للأمم المتحدة للنظر في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتمادها والحدث بذاته له أهمية تاريخية كبرى. ويطمح المجتمع الدولي منذ زمن، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، إلى قيام حظر شامل للتجارب النووية. ولا يزال المجتمع الدولي يسعى إلى تحقيق هذا الهدف لأربعين عاما تقريبا، أي منذ اتخذت الجمعية العامة القرار الأول لحظر التجارب النووية. وبفضل الجهود الدؤوبة للمجتمع العالمي أصبح هذا الهدف المتمثل في قيام حظر شامل للتجارب النووية في متناول اليد في نهاية المطاف. ونحن على ثقة بأن الدورة المستأنفة للجمعية العامة ستتخذ القرار الصحيح وتحول حلم حظر التجارب النووية إلى واقع.

ولقد وقفت الحكومة الصينية دوما إلى جانب حظر الأسلحة النووية الكامل وتدميرها التام، فضلا عن الحظر الشامل للتجارب النووية ضمن هذا الإطار. وعلى هذا الأساس استجابت الصين على نحو إيجابي للدعوة المعقولة التي أطلقتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية واتخذت قرارا سياسيا لا لبس فيه يقضي بالمشاركة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب بصورة نشطة وجادة ومسؤولة. وبغية كفالة إبرام المعاهدة في الوقت المناسب، أبدى الوفد الصيني مرونة وتفهما تجاه جميع

في جميع الأمثلة السابقة تقريبا إلى الجمعية العامة من أجل اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

وإننا نؤكد دون تحفظ تأييدنا لأعمال مؤتمر نزع السلاح وقواعده الإجرائية.

وإننا نشعر بالامتنان العميق للعمل المستفيض الذي تم بهذه المناسبة وعلى المعاهدة التي تمخض عنها. وإن جهود رئيس اللجنة المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال السنة الماضية، السفير يعقوب راماكراي ممثلا هولندا، وأولئك الذين سبقوه في السنتين الماضيتين للمفاوضات، نسلم بها بصفة خاصة ونقدرها بعمق.

وفيما يتعلق بنص المعاهدة ذاته، فإننا نسلم بأنه كان موضع قدر كبير من الأخذ والعطاء. وإننا نعرف أن قليلين فقط، إن كان هناك أحد، لا يفضلون أن يكون النص مختلفا في بعض جوانبه. ولكنه نص المعاهدة الذي قبلته دول كثيرة جدا، وعلى الأقل كل الدول - كل الدول - التي أجرت التفجيرات النووية باستثناء الهند.

ولا تزال توجد مهام رئيسية إضافية في ميدان نزع السلاح النووي، وينبغي متابعتها. ومن الواضح أن هذه المعاهدة ستسهل تلك المتابعة، ولن تعرقلها كما يلمح في بعض الأحيان.

أنتقل الآن إلى نص مشروع القرار، الذي يشرفني عرضُه على الجمعية بالنيابة عن ١٢٦ دولة عضوا شاركت في تقديمه. وبالإضافة إلى ١٢١ إسما تظهر على نسخة النص الموزعة في القاعة، أطلب من الجمعية أن تسجل أسماء البحرين، وتايلند، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وقطر، وبهذا يكون المجموع ١٢٦ دولة في الوقت الحاضر.

ويمكن جوهر مشروع القرار البسيط هذا في اعتماد الجمعية العامة لنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب وفتح باب التوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة في أقرب تاريخ ممكن.

ونص المعاهدة الذي وزع على الجمعية العامة لهذا الغرض مطابق للنص الذي تم التفاوض بشأنه في مؤتمر نزع السلاح. وأي إحياء بأنه نص وطني محض هو إحياء خاطئ.

للتحقق. وثالثا، لم تجر صياغة إجراءات صنع القرار المتعلقة بجوانب التفتيش الموقعي بالصورة التي تتطلبها المسائل الموضوعية. ورابعا، ليس من المناسب إدراج ما يسمى بـ "الإسهام المالي" في منظمة المعاهدة باعتباره أحد المعايير لعضوية المجلس التنفيذي.

وعلى الرغم من جوانب النقص هذه، فإن نص المعاهدة يعكس، إلى حد كبير وموضوعي، مسار المفاوضات طوال فترة العامين والنصف الماضية، وهو إذن متوازن بصورة عامة. والصين تؤيد نص المعاهدة مثلما تتضمنه الوثيقة A/50/1027، كما تؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الوارد في A/50/L.78.

وفي الوقت نفسه، يأسف الوفد الصيني إزاء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق توافق في الآراء بشأن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والممارسة المتبعة حاليا والقاضية بتجاوز مؤتمر نزع السلاح وإحالة نص المعاهدة مباشرة إلى الجمعية العامة ينبغي ألا تشكل سابقة، وينبغي ألا تؤثر بأي طريقة في الإجراء المتبع في اتخاذ القرارات في مؤتمر نزع السلاح.

السيد ريلانغ (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس محفل جنوب المحيط الهادئ، الرئيس أماتا كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال. وجزر مارشال، بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، وشأنها شأن البلدان المعنية العديدة الأخرى، ترى أنه يجب على هذه الجمعية العامة أن تتخذ قرارا وفقا للتعهد الوارد في قرارنا ٦٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. لهذا السبب نؤيد النص الوارد في الوثيقة A/50/1027 باعتباره نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وينبغي، في رأينا، المضي قدما في هذا النص.

وعلى غرار بلدان عديداً أخرى، فإن لدى جزر مارشال شواغل معينة لم تستطع، كونها ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أن تطرحها هناك. بيد أننا مستعدون للإحجام عن اقتراح تعديلات، ونأمل فـي أن يظهر الآخرون المرونة. ولقد تم تأكيد هذا الموقف من قبل رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، الذين التقوا في ماجورو بجزر مارشال، الأسبوع الماضي. ويسرنا أن نرى أن جميع أعضاء المحفل

أحكامها الرئيسية تقريبا، وأسهم إسهامات قيمة في المفاوضات.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون أول صك قانوني دولي يحظر على نحو شامل تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى في أي مكان وفي جميع البيئات. ومن شأن هذا أن ييسر بصورة أكيدة عملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يعزز السلم والأمن الدوليين. وغني عن القول إن هذه المعاهدة تخدم مصلحة المجتمع العالمي بأسره. ويحدونا الأمل في أن يفتح باب التوقيع على المعاهدة في أسرع وقت ممكن، وأن يتم الانضمام إليها وتنفيذها على الصعيد العالمي.

إن حظر التجارب النووية ليس الهدف النهائي في حد ذاته. إنه خطوة واحدة نحو الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز نزع السلاح النووي. ومن شأن هذه العملية أن تتضمن حث الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن سياستها المتمثلة في الردع النووي، وأيضا تخفيض مخزوناتاها النووية تخفيضا كبيرا؛ وتشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتعهد ألا تكون الأولى في استعمال الأسلحة النووية وألا تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ومطالبة الدول التي لديها أسلحة نووية منتشرة خارج حدودها بسحب تلك الأسلحة؛ والتزام جميع البلدان بالامتناع عن تطوير ونشر نظم للأسلحة الفضائية أو نظم للقذائف الدفاعية من شأنها أن تقوض الأمن والاستقرار الاستراتيجيين؛ وأخيرا، التفاوض على اتفاقية دولية تتعلق بالحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها التام وإبرام تلك الاتفاقية.

أما فيما يتعلق بنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن الصين بصراحة ليست راضية تماما. أولا، إن المعاهدة لا تشير إلى هدف إبرام صك قانوني دولي يتعلق بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وعدم التهديد باستعمالها، ولا إلى إبرام اتفاقية دولية تتعلق بالحظر الكامل لهذه الأسلحة وتدميرها التام. وثانيا، فيما يتعلق بمسألة الظروف التي تستدعي إجراء التفتيش الموقعي، تقصر المعاهدة في إظهار جوانب التمييز الضرورية بين البيانات والمعلومات الصادرة عن نظام الرصد الدولي وتلك الصادرة عن وسائل تقنية وطنية

اعترفت بـه المحكمة صراحة بالتفاوض بحسن نية واختتام المفاوضات من أجل تحقيق نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة. وجزر مارشال ترى بقوة أن نزع السلاح النووي الكامل ينبغي أن يتحقق في أقرب وقت ممكن وأن الالتزام الذي اعترفت به المحكمة يمتد إلى إبرام المعاهدة ودخولها حيز النفاذ كما يمتد إلى توقيع جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، ليس الدول المعلن عنها فحسب بل أيضا الدول غير المعلن عنها، وتصديقها على معاهدة جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكما سبق أن أشرت، ما فتئت منطقة المحيط الهادئ ساحة للتجارب المستفيضة على الأسلحة النووية ولقد دخل الإشعاع الذري البيئة والغلاف الجوي اللذين تتشاطرهما جميع البلدان في منطقتنا. وما فتئت جزر مارشال تعاني من تلوث إشعاعي واسع يلحق الضرر بنوعية صحة الناس والبيئة مع ما ينتج عن ذلك من تركة مستمرة من المرض والتشويه والموت والتغرب. وكل هذه الأضرار التي هي من صنع الإنسان تتنافى مع جميع المبادئ الإنسانية وتتنافى في الواقع مع ميثاق هذه المنظمة وشتى أجهزتها.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز النفاذ وذلك لضمان ألا تبطل المأساة الرهيبة للتجارب النووية شعوب العالم مرة أخرى. لقد عانت الشعوب الأصلية أكثر بكثير من غيرها من جراء التجارب على الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ، لذلك فإنها تهتم اهتماما خاصا بوقف جميع التجارب وتعويضها عن جميع الخسائر والأضرار الصحية والبيئية التي نشأت عن هذه التجارب. وسيكون التعاون العالمي ضروريا لضمان ألا تهدد التجارب النووية مرة أخرى حياة ومعايش الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

إن الدعوة إلى فرض حظر كامل على التجارب النووية لا تقلل من إلحاح القيام على نحو حاسم بمعالجة الآثار الصحية والبيئية المستمرة الناشئة عن التجارب الماضية. ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن الرأي الوارد في تقرير مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد هالعام ١٩٩٥ بأن هناك مسؤولية خاصة تجاه شعوب الأقاليم التي كانت مشمولة بالوصاية والتي أضررت نتيجة تجارب الأسلحة

في الأمم المتحدة أصبحوا أيضا مشاركين في تقديم مشروع القرار.

إن العام الماضي في أذهاننا نحن شعوب جزر المحيط الهادئ وقت صعب للغاية. إذ على الرغم من نداءاتنا القوية، تم تضجير عدد من الأجهزة النووية في منطقتنا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأثر البيئي الذي ترتب أو قد يترتب على هذه التفجيرات في المستقبل. وفي هذا الصدد ننتظر بتلهف نتائج الدراسة التمهيدية التي يجري القيام بها في بولينيزيا الفرنسية هذا الصيف.

بيد أن نتيجة السماح بالتجارب واضحة الآن. فعلى حساب شعوبنا ونقاء بيئة المحيط الهادئ، عبر ما تكبدناه من توضيحات غصبا عنا، حصل المجتمع الدولي على امتثال الدول الخمس المعترف بأنها تحوز أسلحة نووية لعدم المعادة إلى تجريب هذه الأسلحة مرة أخرى.

وكنا نأمل أن ينظر إلى توضيحتنا المؤلمة بوصفها عبرة للآخرين حتى نعجل بعملية نزع السلاح النووي. ولدينا اقتناع راسخ بأن أكثر السبل فعالية لإنهاء التجارب النووية يتمثل في إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها دوليا بفعالية للحظر الشامل للتجارب النووية. وأن إبرام هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمر حيوي بالنسبة لرفاه أجيال كل مجتمعاتنا الدولي الحاضرة والمقبلة. إذ أن وقف جميع التجارب النووية، عن طريق تقييد استحداث الأسلحة النووية وتقييد تحسينها النوعي ووقف استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة، يشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح ومنع الانتشار بجميع جوانبه. لذلك نؤيد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الأمم المتحدة، بصرف النظر عن إمكانية تحقيق ذلك بتوافق الآراء. وعلاوة على هذا من المهم أن تلعب البلدان التي كانت قد أضررت بشدة من جراء التجارب النووية دورا في المجلس التنفيذي ذي الواحد والخمسين عضوا المتوخى في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وذلك لمراقبة جميع جوانب تنفيذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن جزر مارشال على استعداد لترشيح نفسها لذلك المجلس متى ما أنشئ.

وينبغي لنا أن نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها وأن نعلن أنه يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي اعتبار أنفسهم ملتزمين بهذا الالتزام الذي

المعاهدة المعروضة علينا. وإذا رأت دولة ذات سيادة أنه ليس بإمكانها التوقيع على هذه المعاهدة فهذا حقها. وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نحاول أن نبين، عن طريق القدوة، ما نراه الشيء المستصوب القيام به. ونأمل ألا تعرقل هذه العملية وأن تسود المصلحة الكبرى، مصلحة التضامن فيما بين جميع الشعوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، إن لم يكن هناك أي اعتراض، بأن تقفل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لذلك أطلب إلى الممثلين الراغبين في المشاركة في هذه المناقشة تسجيل أسمائهم على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

الدول المنتسبة التالية: إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، تؤيد هذا البيان. كما أن أيسلندا ولختنشتاين والنرويج أيدت هذا البيان أيضا.

ويمثل مشروع القرار، الذي قدمه توماس ممثل استراليا الدائم، والذي شاركت في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المؤيدة لهذا البيان، تصميم المجتمع الدولي على استكمال تدبير سعى المجتمع الدولي إلى اتخاذه أكثر من أي تدبير آخر من تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح في تاريخ هذه المنظمة. وتوفر هذه المعاهدة فرصة تاريخية للحصول على صك يحظر جميع تفجيرات التجارب النووية في أي وقت.

وما فتئت مسألة وقف التجارب النووية شاغلا رئيسيا لهذه الجمعية ولأعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ١٩٩٤، نحت الجمعية العامة الخلافات السابقة وفوضت بالإجماع مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف لحظر التجارب النووية، التزمت بإبرامها جميع الأطراف المشتركة في المفاوضات.

النووية التي أجريت خلال فترة الوصاية. وتتضمن هذه المسؤولية إعادة التوطين الآمن للسكان المشردين وإعادة المناطق المضارة إلى حالة الإنتاجية الاقتصادية. ويتعين علينا أن نجدد النداء لجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي تتمتع بالخبرة في مجال تطهير الملوثات الإشعاعية والتخلص منها بتقديم المساعدة اللازمة للأغراض العلاجية عندما تطلب البلدان المضارة منها ذلك.

وقد علمت حكومة جزر مارشال مؤخرا أن الضرر الناشئ عن التجارب في جزر مارشال يزداد كثيرا عما أعلنه أصلا الطرف المسؤول. إن الأضرار ربما تكون قد شملت نصف سكاننا بشكل أو بآخر. وإن التكاليف في المستوى الراهن لمعرفتنا تجعل من الصعب جدا أن نعالج ونرعى على النحو الواجب الناس الذين أصيبوا بأمراض ناشئة عن التعرض للإشعاع. ونحن ممتنون لحكومة الرئيس كليتتون على إعلانها بشكل تدريجي عن معلومات كانت سرية في الماضي ونود أن يستمر تعاوننا. ويود وفدي أن يعرب عن خيبة أمله العميقة لأن الطرف المسؤول لم يصحح بالكامل حتى الآن، وفقا لمسؤوليته الكاملة، جميع النتائج الصحية والبيئية الناشئة عن آثار الإشعاع الذي سربته جميع الأسلحة البالغ عددها ٦٧ التي تم تفجيرها في جو وشواطئ وبحيرات جزر مارشال. وقد نادينا في مناسبات لا حصر لها باتخاذ إجراء بيد أن نداءاتنا لم تلب بالكامل حتى الآن. ومن اللازم اتخاذ خطوات فورية حاسمة من جانب الطرف المسؤول من أجل التعويض الكامل عن جميع الأضرار والخسائر الطبية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها الناشئة عن برنامجها للتجارب على الأسلحة النووية.

إننا نبني موقفنا من هذه المسألة على الرأي القائل بأن شعوبنا قد ضحّت بالكثير وفي أن المكافأة ينبغي أن تتمثل في فرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية. إن الدول النووية ارتفعت على حسابنا جزئيا إلى المستوى الحالي لخبرتها الفنية، إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير. ونرى أنه من حقنا الآن أن نطالب بالوقف النهائي لجنون السباق النووي وللتجريب غير المسؤول لهذه الأسلحة. إننا ندخل في وقت من التعاون الذي لا سابق له في كل هذه المجالات وبين كل الشعوب. وينبغي وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في صيغتها النهائية باعتبارها خطوة هامة صوب بناء الثقة وضمانا فوريا ضد الانتشار. ونطلب من الذين يسعون إلى عرقلة هذه العملية لأسباب تقنية، أو حتى جوهريّة، أن ينظروا نظرة دقيقة أخرى إلى

الشامل للتجارب النووية هي الخطوة الضرورية التالية في أية عملية لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. والآن، وقد آن الأوان لاتخاذ القرار، يجب أن تعطى هذه المعاهدة مكانها اللائق في هذه العملية.

وفي القرار ٦٥/٥٠، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة لنفسها مهمة اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذه الدورة. ومشروع القرار الذي عرضه علينا اليوم ممثل استراليا الدائم والمقدم من ١٢٦ دولة عضوا يتيح للجمعية العامة اعتماد المعاهدة، ويمكن الأمين العام، بصفته الوديع للمعاهدة، من أن يفتح باب التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية، ويمهد الطريق أمام دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

لذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد مشروع القرار هذا بصيغته الواردة في الوثيقة A/50/L.78، المعروض على هذه الجمعية، وبهذا فإنه يمكن من فتح مشروع المعاهدة بصيغته الواردة في الوثيقة A/50/1027 للتوقيع، وهي من أهم التدابير المتعددة الأطراف لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي التي أبرمها المجتمع الدولي حتى الآن.

ففي متناول أيدينا الآن معاهدة شاملة للحظر النووي - وهذا هدف طالما سعت إليه دولنا الأعضاء وشعوبنا. ويجب علينا أن نغتني الفرصة لتحويله إلى حقيقة واقعة.

السيد جون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز لفيجي أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/50/L.78، الذي قدمه توا سفير استراليا والمعرض على هذه الجمعية، والذي يدعو، في جملة أمور، إلى اعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بصيغتها الواردة في الوثيقة A/50/1027 - نحن ملتزمون بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وبإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وبإقامة سلم آمن ودائم على الأرض ونكرس جهودنا لتحقيق هذه الأهداف.

لقد عارضت فيجي والدول الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ باستمرار واتساق وقوة إجراء التجارب النووية في الجزء الذي نقطنه من العالم. وقد أدت

والمعاهدة المعروضة علينا اليوم في الوثيقة A/50/1027 تمثل نتيجة هذه المفاوضات. وفي وقت سابق من دورة الجمعية العامة هذه، قررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في القرار ٦٥/٥٠، الذي اتخذ دون تصويت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يستكمل مشروع المعاهدة في الوقت المناسب لعرضه على الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويشكل هذا النص معاهدة يمكن للمجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، أن يلزم نفسه بموجبها بوقف جميع التفجيرات لتجريب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، ويشتمل على آلية للتحقق يمكنها أن توفر بصورة كافية للمجتمع الدولي ضمانات بعدم حدوث تفجيرات من هذا القبيل في المستقبل.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تمثل هذه المعاهدة تدبيراً ملموساً يتمشى مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وذلك كما جاء في وثيقة مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥. وقد انبثقت عن التزامنا تجاه الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونحن نعتقد أنه يجب اغتنام هذه الفرصة لاعتماد هذه المعاهدة التي سعت الأمم المتحدة جاهدة لتحقيقها. وهذه المعاهدة، التي أبرمت بعد مفاوضات طويلة وشاقة، تمثل طابع الحل الوسط لأي صك متعدد الأطراف له مثل هذه الأهمية. وتتضمن جميع الأحكام الأساسية لضمان أن تحقق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذه بالضبط الأهداف التي يدعو عنوانها إليها.

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من تقديم نص المعاهدة إلى الجمعية العامة. فإنه عاقد العزم على التأكد من أن هذا لن يلغي أو يضر دور المؤتمر بوصفه محفلاً رئيسياً للتفاوض في ميدان نزع السلاح. وبالتالي، فإننا لا نرى أن النهج الذي اتبع في اتخاذ هذا القرار يشكل سابقة.

وليست معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نهاية المطاف. فهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المنهجية والتدريجية نحو نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وقد دأبت هذه الجمعية على القول بأن معاهدة الحظر

ومثل نص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب إنجازا رئيسيا وتاريخيا للمجتمع الدولي. واستغرق وضع النص أكثر من سنتين ونصف من المفاوضات المكثفة وجسّد العديد من الالتزامات والحلول التوفيقية. والأهم من ذلك أن مشروع النص حظي بتأييد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

فالآمال الصادقة لفيجي، والآمال الصادقة لجميع الدول الملتزمة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبعدم الانتشار النووي وبالعالم خال من الأسلحة النووية - والآمال الوطيدة لجميع الشعوب المحبة للسلام في عالمنا بالتوصل إلى اتفاق بشأن نص مشروع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد تحطمت نتيجة إخفاق اجتماع جنيف.

وتعتقد فيجي أن الأحداث المؤسفة في جنيف مثلت نكسة كبيرة جدا للجهود العالمية الرامية إلى الدفع قدما برؤيانا لنزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ولن تسمح فيجي لفشل مؤتمر جنيف بأن يقضي على جهودنا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. فدول العالم الملتزمة بالسلام الآمن والدائم لا يسعها أن تسمح للفشل في جنيف بالقضاء على الجهود الرامية لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ويجب علينا أن نعمل حيثما فشل مؤتمر جنيف. ويجب علينا أن نواصل العملية التي بدأها مؤتمر نزع السلاح. وهل هناك من محفل أفضل للقيام بذلك من هذه الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة؟

وتحث فيجي جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية الممثلة هنا اليوم على تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78. وستكون فيجي من بين أوائل الدول التي ستصادق وتوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

واعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ليس كما قال رئيس الولايات المتحدة الراحل جون كندي، انتصارا لفريق أو آخر؛ إنه انتصار للإنسانية جمعاء.

السيد آموري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يشرفني أن أخطب هذه الجلسة العامة للجمعية العامة

احتجاجاتنا الجماعية وإجراء اتنا على مر السنين إلى إبرام معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، تمتع بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية، من بين جملة أمور، عن وضع أسلحة نووية في المنطقة وعن تجريب أجهزة نووية فيها.

ونعتقد أن التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ أضرت بصحة جميع الناس في المنطقة كما أضرت بالحياة البرية والبيئة وسيطال ضررها الأجيال القادمة.

ويمكن أن تكون للتجارب النووية على صعيد عالمي آثار مدمرة مماثلة على صعيد عالمي. لقد آن الأوان لأن تحظر التجارب النووية على كوكبنا حظرا شاملا وإلى الأبد.

إلا أن التهديد للحياة والبيئة ليس إلا بعدا واحدا، طبعا، للقضية النووية المتعددة الأبعاد. فكل الغرض من تجارب الأسلحة النووية هو إضمان فعاليتها في التدمير الشامل أو جعلها أكثر فعالية، أو إنتاج مزيد من الأسلحة النووية وتكديس مزيد منها.

إن كابوس احتمال وقوع محرقة نووية أدى إلى قلق شديد في عالمنا وإلى اتخاذ إجراء متضافر من جانب العديد من لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد كانت منظمة الأمم المتحدة، التي نحن أعضاء فيها، في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى مدى خمسة وثلاثين عاما اتخذت هذه الجمعية قرارات كثيرة بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية. وكان آخر هذه الجهود مؤتمر نزع السلاح، الذي اختتم أعماله مؤخرا في جنيف دون التوصل إلى توافق في الآراء على المضي قدما بتقديم مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تعتمد في دورتها الحادية والخمسين.

ولقد علمنا بجزع وأسى أن الموقف السلبي لعدد قليل من البلدان في جنيف أوقف الاتجاه القوي - الذي مثلته الغالبية العظمى من البلدان التي تحضر مؤتمر نزع السلاح - للموافقة على نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وعليه، فقد توقعنا من مؤتمر نزع السلاح أن يحسم جميع العقبات البارزة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وبدلاً من ذلك، فإننا نواجه الآن هذا الإجراء غير العادي حيث تقوم دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح - بالنيابة عن عدد من البلدان - بإحالة مشروع نص لمعاهدة لم يعتمد المؤتمر بالإجماع، لكي يعتمد في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة. ونحن نشعر بالقلق لأن هذا النهج قد يقوض اختصاص مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة متخصصة.

وتأسف ماليزيا لأنه بالرغم من المفاوضات المكثفة لمدة عامين ونصف لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المعاهدة. ويدل هذا على افتقار الإرادة السياسية وعدم القدرة على تحقيق حل توافقي بين الأطراف المتفاوضة المعنية، بالرغم من هدفها المعلن بنزع السلاح النووي. وكانت ماليزيا تأمل أن تبذل كل الجهود لمراعاة شواغل كل عضو في مؤتمر نزع السلاح والتوصل إلى نص توافقي مقبول لدى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، أو على الأقل امتناع أي من الدول الأعضاء في المؤتمر عن معارضته، بغية ضمان قبوله من جانب جميع الدول، حرصاً على الطابع العالمي للمعاهدة.

وتأسف ماليزيا لأن الشواغل المشروعة للعديد من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، والتي تتشاطر ماليزيا الكثير منها، لم تحظ بالدراسة الجادة التي تستحقها. فتلک الشواغل كان ينبغي تناولها ومعالجتها بدلاً من طرحها جانباً ورفضها. وحقيقة أن هذا لم يحدث تعكس عدم التوافق وتلقي بظلال سوداء على عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة المقدمة إلى هذه الجمعية اليوم، فإن ماليزيا تجد أنها تنطوي على خطأ أساسي. فهي ناقصة من حيث نطاقها وتقتصر عن توقعاتنا، بالإضافة إلى توقعات البلدان الأخرى. ولا تضع نفسها في إطار العملية الشاملة لنزع السلاح. وإن ديباجة المعاهدة كان ينبغي أن تصاغ بشكل أكثر قوة وبلغة أكثر إيجابية، مؤكدة من جديد بعبارات واضحة وغير غامضة على التزام الدول بإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وبدلاً من ذلك فإنها صيغت بعبارات ضعيفة لا حياة فيها، وربما كان ذلك عن عمد، لخدمة مصالح مجموعة واحدة من الدول، أي الدول الحائزة للأسلحة النووية. وديباجة المعاهدة كان يمكن أن تكون مكاناً مناسباً

بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمحروط الجنوبي - أي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - وكذلك بالنيابة عن بوليفيا وشيلي، لكي أعرب عن تأييد حكومات بلداننا لمشروع القرار قيد النظر، الذي يستهدف اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الجمعية العامة. وبوصفنا من مقدمي مشروع القرار، يسرنا أن نلاحظ أنه استقطب تأييداً كبيراً واسعاً.

إننا نستمد الشجاعة من الفرص الجديدة للتقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، التي لاحت مع نهاية الحرب الباردة. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هدف سعى إليه المجتمع الدولي طويلاً. ودول المناطق الخالية من الأسلحة النووية خصوصاً تولي أهمية خاصة لها.

وإن الموقف التام للتجارب النووية إلى الأبد هو إنجاز عظيم بحد ذاته. وينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير جديدة وحاسمة نحو نزع السلاح النووي، مما يمهّد الطريق أمام قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

وأثناء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح، أعربت الغالبية العظمى من البلدان عن تأييدها لإبرام تلك المعاهدة. وفي حين أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة قد لا يتناول جميع الشواغل، فإنه يشمل على الالتزام الذي لا سابق له بوقف التفجيرات النووية إلى الأبد.

وإننا نؤكد على المسؤولية الأولية التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. فالتزامها الراسخ بالموقف الدقيق للتجارب النووية، وكذلك بنزع السلاح النووي، سيخدم مصالح المجتمع الدولي وسيساعد قضية نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبها. وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، ينبغي لنا أن نستفيد من هذه الفرصة الفريدة ونعتمد معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

السيد غزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
على الرغم من اقتصار عضوية مؤتمر نزع السلاح على فئة خاصة، وهو ما تحتج عليه ماليزيا احتجاجاً شديداً، تعتبر ماليزيا المؤتمر المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف المؤهل لتناول مسائل نزع السلاح.

جانب الدول النووية فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولهذا، كانت دول كثيرة غير حائزة للأسلحة النووية محققة عندما نظرت باستخفاف إلى "حسن النية" المزعم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، والذي تطالب به معاهدة عدم الانتشار. وبعد أن تم تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وظهر نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية موات للدول الحائزة للأسلحة النووية أصبح الانطباع بأن نادي البلدان النووية يتلاعب بعملية نزع السلاح برمتها لخدمة خطته الخاصة واضحا تماما. وإن مشروع النص المعروض حاليا يجعل من معاهدة حظر التجارب أقل من أن تكون شاملة، إذ أنه يترك الباب مفتوحا لأشكال أخرى من التجارب، بما فيها التجارب المختبرية والمحاكاة، الأمر الذي لن يوقف وقفا كاملا التحسينات النوعية للأسلحة النووية، بل سيتحاييل عليه من خلال التجريب بوسائل أكثر تطورا من الناحية التقنية.

وتشاطر ماليزيا أيضا شواغل الكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن جوانب قصور أخرى في مشروع المعاهدة، ولا سيما المادة الثالثة عشرة المتعلقة بأحكام المعاهدة الخاصة بدخولها حيز النفاذ. وتعتبر هذه، في رأي وفدي، فجوة رئيسية، بل قاتلة في مشروع المعاهدة، إذ أنها لن تؤدي إلا إلى إضعاف المعاهدة، بدلا من تعزيزها، أو في الواقع منع تطبيقها من الناحية القانونية. فهذه المادة تجعل دخول المعاهدة حيز النفاذ مشروطا بتصديق كل من الـ ٤٤ دولة المدرجة في المرفق الثاني من المعاهدة. وهذه المادة، في رأينا، غير واقعية تماما وتعتبر من الأحكام الخالية من بعد النظر لسبب بسيط وهو أنها ستسمح لدولة واحدة غير راضية عن المعاهدة بوقف تنفيذها. وبإعطاء تلك الدولة ما يمكن أن يعتبر حق النقض، سيمنع هذه المعاهدة من أن تكون منفذة بالكامل في المستقبل. هل يمكن أن نعتبر أن الإصرار العنيد على هذا النص من جانب تلك الدول المعنية يستهدف ضمان عدم تنفيذ المعاهدة في الواقع؟ قد يبدو هذا أمرا غير نزيه ومهزلة لاختفاء دوافع الدول المعنية، ولكن في مواجهة مثل هذا النص غير الواقعي في هذه المادة، يستحق هذا السؤال أن يطرح.

وفي نفس الوقت، هناك نص آخر في المادة المذكورة يمكن أن يخلق حالة خلافية لا لزوم لها يمكن لدولة عضو متفاوضة في مؤتمر نزع السلاح أن تفسر هذه المادة أو

للتأكيد مجددا على الالتزام المذكور آنفا، والذي يجب أن يكون بصورة واضحة من المقاصد الأساسية للمعاهدة.

وحقيقة أن محاولات الكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإدراج ذلك الالتزام في الديباجة قد تم منعها بصورة فعالة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتثير أسئلة بشأن مواقف ونوايا الدول الأخيرة، وخصوصا ما يتعلق بجدية التزاماتها بنزع السلاح النووي. وهذا يعطي الانطباع، الذي يبدو معقولا، بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا ترغب في شيء عدا الإبقاء على الوضع الراهن، الذي تتمكن من خلاله من المحافظة على احتكارها دون غيرها للأسلحة النووية، في حين تبذل كل جهد لمنع الآخرين من الحصول عليها على أساس منع الانتشار النووي الأفقي.

والكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية شاطرت ذلك الشك عندما مددت في العام الماضي إلى ما لا نهاية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب فإن ماليزيا عارضت بقوة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يفيد إلا في ترسيخ الانطباع بأن نادي الدول الحائزة للأسلحة النووية يدعي لنفسه الحقوق والامتيازات الخاصة بالامتلاك الدائم للأسلحة النووية لاستخدامها كجهاز للقوة المطلقة، بينما ينكر على الآخرين نفس الحقوق والامتيازات السيادية التي يدعيه لنفسه.

يجب أن ننظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أنها خطوة، وإن كانت خطوة هامة للغاية، صوب تحقيق نزع سلاح نووي حقيقي يأذن ببزوغ فجر عالم خال تماما من الأسلحة النووية. ويجب أن يستند ذلك الهدف النهائي على عدم انتشار الأسلحة النووية ليس فحسب على الصعيد الأفقي، ولكن أيضا على الصعيد الرأسي. وإذا نُظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها صك أساسي لتحقيق عدم الانتشار النووي الأفقي، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تصبح العملية التي يمكن من خلالها كبح جماح الانتشار الرأسي. إلا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، عندما وافقت مترددة وتحت ضغط هائل على تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى، لم تقابل بروح توفيقية مماثلة من

بالنسبة لها للوفاء بها. ونحثها على النظر بجدية في برنامج العمل المقترح من أجل القضاء على الأسلحة النووية والذي شارك في تقديمه ٢٨ بلدا محايدا وغير منحاز أعضاء في مؤتمر نزع السلاح في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ والذي تؤيده ماليزيا بقوة.

ويراودنا وطيد الأمل بأن تسعى جميع الدول - بما فيها الدول التي قد تبقى خارج المعاهدة ونتعشم أن يكون هذا إجراء مؤقتا - إلى ضمان التصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الواقع، تحت ماليزيا البلد أو البلدان التي تبقى خارج هذه المعاهدة على أن تعيد التفكير في موقفها بوعي وتذكرها بمسؤوليتها بألا تمارس سباق التسلح النووي فيما بينها، مما يقوض هذه المعاهدة. ونحثها على عدم السير على طريق التسلح النووي وأن تنضم بدلا من ذلك إلى المجتمع الدولي في الجهود المبذولة من أجل بناء هيكل جديد للأمن العالمي من خلال التخفيض المرحلي للأسلحة النووية الموجودة، بما يؤدي إلى القضاء الكامل عليها في نهاية المطاف.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد شاركت المكسيك بنشاط وعلى نحو بناء في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح لصياغة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق منها على نحو متعدد الأطراف وتسهم على نحو فعال في عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النوعي والكمي والأفقي للأسلحة النووية.

لقد قضينا سنتين ونصف فسي وضع مشروع نص ما زال، بالنظر إلى الخلافات المتصلة بغرض وهدف المعاهدة، لا يتمتع بالتأييد الإجماعي لجميع الوفود المتفاوضة. وقد تابعت المكسيك، حتى النهاية، الجهود من أجل التوصل إلى حلول تعالج الشواغل السياسية والقانونية القائمة من أجل إضفاء طابع العالمية على المعاهدة الذي يستحقه موضوعها الجوهري. ولسوء الطالع إننا لم نقابل بالمرونة المنشودة، ومطلوب منا الآن أن نتكلم عن نص لا يتضمن كل المزايا، التي كان يطمح إليها المجتمع الدولي والمعبر عنها في ولاية مؤتمر نزع السلاح، رغم أن النص على الأقل يوسع الحظر على أي تفجير تجريبي على الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر ليشمل جميع المجالات، بما فيها تحت الأرض.

تسيء تفسيرها - أيا كان الحال - بحيث تعني استخدام التهديدات ضدها بغية ضمان تصديقها على المعاهدة، إن هذا النص يخلق عائقا سياسيا وقانونيا في طريق المعاهدة يزيد من تعقيد عملية بناء توافق الآراء فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح بدلا من تيسيرها.

ومع ذلك، رغم كل جوانب القصور المشار إليها سابقا، لا يمكن لماليزيا أن تفهم ولا أن تدعم موقف البلدان التي تظل خارج المعاهدة، باستغلال هذه الجوانب ذريعة لتعزيز طموحاتها النووية. ففي نهاية المطاف يتعين على هذه البلدان، شأنها شأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتفهم أن المجتمع الدولي لا يوافق على سياستها أو عزمها على تعزيز خطتها الوطنية من خلال مذهب الردع النووي.

إن ماليزيا، بصرف النظر عن تحفظاتها بشأن ضعف وعدم كفاية نص المعاهدة، لا تريد أن تكون طرفا في أي جهد إضافي يقوض المعاهدة أو يوجه ضربة قاتلة إليها. وإن ماليزيا، رغم الخلل الموجود في نص المعاهدة، ستنضم إلى الدول الأخرى مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا حتى يمكن قبول مشروع المعاهدة بالغالبية العظمى لهذه الجمعية. وتفعل ماليزيا ذلك إيمانا منها بأن هذه المعاهدة، رغم أنها غير كاملة، يمكن أن تكون أداة أساسية في وقف، أو على الأقل الحد من التجارب النووية، كما نعرفها، وهذا يعتبر في حد ذاته هدفا هاما ينبغي تحقيقه. وستعطي المعاهدة دفعة نحن في مسيس الحاجة إليها من أجل بذل جهود جادة أكثر في ميدان نزع السلاح النووي الذي ينبغي أن يكرس المجتمع الدولي نفسه له بقوة لدفعه الآن وفي المستقبل. وفي رأينا، يمكن أن تكون المعاهدة، إلى جانب الإنجازات الإيجابية الأخرى في عملية نزع السلاح النووي مثل الفتوى الخاصة من محكمة العدل الدولية التي يجب أن ترحب بها الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين، من الدعايم الأساسية الهامة التي يقوم عليها نظام قوي ودائم للقضاء التام على الأسلحة النووية.

ونحن واثقون من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستأخذ في اعتبارها الآراء الواضحة والقوية التي أعربت عنها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه الجمعية وسوف تنخرط في جهود جادة ومتجددة للوفاء بالتزاماتها التعاقدية الملزمة قانونا، لا سيما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي أعلنت فتوى المحكمة الدولية مؤخرا أن التزاماتها تعتبر هامة

الأمر الذي يفضي إلى إلزاتها الكاملة والنهائية في أسرع وقت ممكن.

ومشروع القــــرار المعروض علينا يجعل دخول المعاهدة حيز النفاذ رهنا بالتصديق عليها من قبل الدول الـ ٤٤ المدرجة اسماءها في المرفق ٢، ولا يأتي على ذكر أية آلية تسمح للدول التي تصدق على المعاهدة بالانضواء تحت لوائها قبل جميع الدول الـ ٤٤ المصدقة عليها. ووفقا لذلك، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ بالكامل سيكون رهنا بارادة أية دولة من الدول الـ ٤٤ تلك، مما يضر بالحاجة إلى أن ينشأ، في أسرع وقت ممكن، حظر ملزم قانونيا لإجراء تجارب الأسلحة النووية المتفجرة.

ومع ذلك، تعتقد حكومة المكسيك أن مجرد الموافقة على مشروع المعاهدة، ولا سيما التوقيع عليها، سيسهم في نزع الصفة الشرعية عن الأسلحة النووية، وفي تعزيز الفتوى المتعلقة بواجب إلزاتها، وسيقضي على تعليق الوقف الاختياري للتجارب الذي أعلنته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ولهذه الأسباب، ستصوت المكسيك لصالح مشروع المعاهدة وستوقع عليها.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، حيث أنها تتيح لنا الفرصة لمعالجة مسألة ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي.

عندما اعتمد مؤتمر الأطــــراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد المبادئ والأهداف لمنع الانتشار النووي ولنزع السلاح، وضربت الأطراف في المعاهدة عام ١٩٩٦ موعدا نهائيا لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كان هناك شكاكون عديدون اعتقدوا أن أهداف ذلك المؤتمر لن يتم تحقيقها أبدا. ولكن لم يحسب أولئك الشكاكون حسابا لعزيمة الدول الأعضاء على تحقيق المهام التي أناطت أنفسهم بها.

وقد أبرزت هذه الهيئة باتخاذها القرار ٦٥/٥٠ لعام ١٩٩٥ بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أهمية هذه المسألة وطلبت إلى مؤتمر نزع السلاح

"...، كمهمة ذات أولوية عليا، عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو متعدد

ومن الطبيعي أننا كنا نفضل حظرا كاملا لجميع أنواع التجارب على الأسلحة النووية. ونفهم أن هذا الحظر كان سيكون صعبا إن لم يكن مستحيلا تحقيقه.

وتحدونا ثقة بحسن نية الدول التي تمتلك تلك الأسلحة، والدول التي في وسعها من الناحية القانونية والتقنية إجراء التجارب ولا شك في أنها ستحترم غرض المعاهدة الذي يتمثل في وضع حد نهائي للتحسين النوعي للأسلحة النووية ولاستحداث أنواع جديدة ومتطورة لهذه الأسلحة، ولا يمكن أن يكون سواء. واستمرار إجراء تجارب على الأسلحة النووية بوسائل غير وسيله التفجيرات النووية مــــن شأنه أن يكون مناقضا لروح المعاهدة، وأن يقضي على اسهامها فــــي عدم الانتشار.

وتفهم حكومة المكسيك، مثلما أكدته محكمة العدل الدولية يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن جميع الدول ملزمة بأن تتابع وتختتم بحسن نية، المفاوضات بغرض نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، تحت مراقبة صارمة وفعالة. ونؤكد مجددا، مثلما أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، أنه

"... سيكون وقف جميع الدول لتجارب الأسلحة النووية في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي أمرا يخدم مصلحة الجنس البشري"، (A/S-10/4)، الفقرة (٥)

وبناءً عليه، قدمت المكسيك يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، إلى جانب ٢٧ وفدا آخر، برنامج عمل إلى مؤتمر نزع السلاح لإزالة الأسلحة النووية على ثلاث مراحل، بغرض التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى عالم خال من تلك الأسلحة التي يشكل مجرد وجودها خطرا على السلام وتهديدا للبشرية.

ونحن نفهم أن اعتماد مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليه أمران لا غنى عنهما في عكس مسار سباق التسلح. وهاتان الخطوتان الأوليتان من شأنهما أن تيسرا إضفاء الطابع المؤسسي على المفاوضات، بغرض وضع برنامج واسع النطاق وذي مراحل مع جداول زمنية متفق عليها من أجل التخفيض التدريجي للأسلحة النووية ونظم ايصالها،

ويبدل على التزام جنوب أفريقيا بنزع السلاح النووي انضمامنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقيعنا على معاهدة بيليندايا بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية، واستعدادنا لبذل جهود مشتركة مع دول ذات تفكير مشابه لتفكيرنا بغية توسيع مجال المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليشمل نصف الكرة الأرضية الجنوبية.

وترى جنوب أفريقيا أن مساعيها ستذهب سدى لو قصر مشروع القرار هذا عن أن يكون حافزا للدول الأعضاء على أن تنشط في اتخاذ تدابير ترمي إلى الاسراع بعملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، أعلنت حكومتنا عن استعدادها للعمل على بدء مفاوضات في العام المقبل في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وهي ستعمل من أجل ذلك، ونعتقد أن وجود هذه اللجنة من شأنه أن يوفر المحفل اللازم لتحديد السبل والوسائل الآيلة إلى تحقيق هدفنا المنشود والتفاوض في شأنها، ألا وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويتضح من العدد الكبير لمقدمي ومؤيدي مشروع القرار هذا أن المجتمع الدولي يرغب في اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولئن كنا نسلم بالحق السيادي للدول الأعضاء في اتخاذ موقف على أساس مصالحها الوطنية إلا أنه يتعين على هذه الهيئة ضمان احترام إرادة الأغلبية الساحقة من الدول التي تنشد السلام عن طريق نزع السلاح.

لذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه الجمعية على علم تام بشتى المبادرات التي اتخذتها الهند في سعيها الدائب والحثيث من أجل تحقيق نزع السلاح النووي العالمي، الأمر الذي ما فتئ هدفا أساسيا من أهداف سياستنا الخارجية. إن الهند كانت أول بلد ينادي، في عام ١٩٥٤، ليس فحسب بعقد اتفاق لوقف جميع

الأطراف ... وتسهم في نزع السلاح النووي ... بجميع جوانبه، بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة" (القرار ٦٥/٥٠، الفقرة ٧)

واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذه الدورة سيمثل إذن أحد القرارات الأكثر أهمية التي اتخذها المجتمع الدولي بشأن مسألة نزع السلاح.

وتعتبر جنوب أفريقيا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك ضروري لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، أعلن الرئيس مانديلا أنه عقب اعتماد نص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف، تعتزم جنوب أفريقيا التوقيع على المعاهدة في أقرب فرصة. وحث أيضا جميع الدول الأخرى على إظهار أكبر قدر من المرونة والتكيف والتفاهم وعلى تقديم دعمها الفوري إلى المعاهدة.

ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن توجد التزاما يكون ملزما قانونيا دوليا للدول التي توقع عليها وتصدقها فحسب، بل ستوجد أيضا عرفا في القانون الدولي لن تستطيع أية دولة الإفلات منه. وستمثل فعالية المعاهدة إذن في تحقيق الأهداف الموضوعية لها منذ أمد بعيد، ألا وهي إنهاء تفجيرات التجارب النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية أفقيا وعموديا على حد سواء.

وهي تشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من العملية التي تقضي إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والوفاء بالمبادئ والأهداف لمنع الانتشار النووي ولنزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض والتמיד لعام ١٩٩٥.

وإن نطاق تحقيق أهدافنا قد ازداد توسيعا وتعزيزا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن قانونية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهي المحكمة التي سلمت على نحو اجماعي بالالتزام بالقيام عن حسن نية بمتابعة واختتام المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

الذي شكل أساس ولاية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح وفيها طلب إلى المؤتمر

"[التفاوض] بشكل مكثف حول معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية تكون عالمية وقابلة للتحقق بطريقة فعالة ومتعددة الأطراف، وتسهم بشكل فعال في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها، كما تسهم في عملية نزع السلاح النووي وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين". (A/49/27، ص ٩، الفقرة ٢)

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه في حين كانت تجري المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز على أن المعاهدة، حتى تكون ذات مغزى في سياق معاهدة لنزع السلاح، ينبغي النظر إليها باعتبارها خطوة هامة في العملية المفضية إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد. كذلك فإن رؤساء الدول أو الحكومات أيدوا أيضا الوقف التام لجميع التجارب النووية دون استثناء وأكدوا على أن أي نشاط يتصل بإجراء المزيد من البحث والتطوير على الترسانات النووية أو على إنتاجها يتنافى وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد دُعيت إلى استئناف النظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال، "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ونحن نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في منظورها الأساسي - ألا وهو منظور نزع السلاح النووي والتقدم صوب تحقيق الهدف المشترك، هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشعر بالقلق العميق لأن الدورة المستأنفة يُطلب إليها النظر في نص يخفي الحقيقة التي لا مهرب منها ألا وهي أنه نص لم تتمكن الهيئة التفاوضية من التوصل بشأنه إلى توافق في الآراء؛ بل إن هذا النص لم تحله اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية إلى الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. وهذا الإجراء ينال من مكانة مؤتمر نزع السلاح. إن المعاهدات يتم التوصل إليها عن طريق الاتفاقات الطوعية والممارسة المشروعة للاختيار السيادي وليس عن طريق مناورات إجرائية أو استمالات سياسية.

التجارب النووية بل أيضا بعقد اتفاقية لفرض حظر على استخدام الأسلحة النووية ووضع خطة عمل شاملة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتستند هذه الجهود إلى اعتقادنا الراسخ بأن الأمن العالمي لن يستتب إلا بإزالة التامسة للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن لبلدي أن يشعر بالأمان ما دامت آلاف الرؤوس الحربية النووية، القادرة على التدمير الطائش للحضارة البشرية مرات عديدة، تستأثر بها حفنة من البلدان التي تسعى إلى تبرير هذا عن طريق الزعم غير الصادق بأن الردع يوفر الأمن لتلك الدول مع تجاهل الاحتياجات الأمنية للدول الأخرى.

وقد رأينا أن التدابير الجزئية التي لا تكون جزءا من عملية تدريجية شاملة تلقى الفشل الذريع، اللهم إلا إذا كان غرضها الحقيقي تعزيز الهيمنة النووية فقط وليس، في واقع الأمر، الإسهام في نزع السلاح النووي. وما دامت هذه الأسلحة من أسلحة الدمار الشامل تتسم بقوة مريعة وبمدى وصول عالمي، فلا يمكن لأي رجل أو امرأة أو طفل أن يشعر بالأمان. لذلك فإن التزام الهند بالقضاء على الأسلحة النووية يستند إلى موقف مبدئي بقدر ما يستند إلى تصور واضح لأمنها.

إن سياسة الهند بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تستند إلى هذه النظرة الأساسية لنزع السلاح النووي العالمي - أي أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو وحده الذي سيعزز أمن الهند وأمن جميع الشعوب وجميع الأمم. ونعتقد دوماً بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تكون خطوة أولى نهائية لا رجعة فيها على درب نزع السلاح النووي. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كنا نسعى إليها كان القصد منها ضمان كبح أي استحداث نوعي جديد أو أي ترقية أو تحسين للأسلحة النووية وكان ينبغي أن تبشر بتغيير كامل في تصورات الدول الحائزة للأسلحة النووية التي سعت إلى الاحتفاظ بالأسلحة النووية على امتداد نصف القرن الماضي.

إن هذا الاعتبار هو الذي حدا بالهند إلى الاشتراك في تبني قرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ الذي أعلن بداية المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح. ونفس هذا الاعتقاد هو

نزاع السلاح وداخله وجدت صداها المباشرة في المفاوضات.

الذين شاركوا في المفاوضات يتذكرون رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية الواضح قبول أي نص في المعاهدة يعني وضع نهاية قاطعة لتطوير أسلحتها النووية نوعيا. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن مفاجئا خروج المفاوضات عن مسارها وكون النص الذي تمخضت عنه، وهو أبعد ما يكون عن الخطوة التاريخية المرجوة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لن ينجح إلا في إدامة الوضع التمييزي القائم.

شاركت الهند مشاركة بناءة، ولكن بقلق متزايد، في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد عبرنا عن قلقنا، فيما يتعلق بالمنحى الذي اتخذته المفاوضات، في هذه الجمعية في العام الماضي عندما قلنا

"ونحن نعرب عن سرورنا لأن المفاوضات مستمرة ولكن... نلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توافق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب إلا بعد حيازتها للتقنيات اللازمة لتطوير وتحسين ترساناتها دون حاجتها إلى التجارب. ونحن نرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن تكون خطوة لا غنى عنها في عملية نزاع السلاح النووي. فاستنباط رؤوس حربية جديدة أو تحسين القائم منها بعد سريان معاهدة للحظر الشامل للتجارب، باستخدام تكنولوجيات مبتكرة، يتناقض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب مثلما تتناقض معاهدة عدم الانتشار مع روح عدم الانتشار. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن تتضمن تعهدا ملزما من المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، باتخاذ تدابير أخرى في إطار زمني متفق عليه بغية إقامة عالم خال من الأسلحة النووية." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢، الصفحة ١٦)

وفي جنيف، حاولنا من خلال المشاركة البناءة في المفاوضات تصحيح عيوب النص الآخذ في الظهور وقدمنا مقترحات خطية وشفوية. وكانت مقترحاتنا ترمي أولا إلى وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية برسوخ في إطار نزاع السلاح بتضمينها التزاما بإزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. والإهمال الذي

إن الوفود الحاضرة هنا في هذه الجمعية لم تكن جميعها حاضرة في مؤتمر نزاع السلاح. والوفود التي كانت حاضرة تعرف السياق الذي جرت فيه هذه المفاوضات، أما الوفود التي لم تكن حاضرة فتحتاج إلى أن تعرف السياق. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ دعت الهند إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزاع السلاح. وفي وقت لاحق من ذلك العام اشتركت الهند في تبني قرار الأمم المتحدة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفيما كانت تشارك بنشاط في المفاوضات واصلت الحث على إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. وفي أعقاب النداء الذي أصدره في كارتخينا رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز وقرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ عين، الذي حظى بتأييد ١٠٦ بلدان، فإن دول عدم الانحياز والدول ذات التفكير المشابهة واصلت السعي من أجل إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزاع السلاح لبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي والقضاء النهائي على الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد، بيد أن نداءاتنا رفضت.

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جارية، مددت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديدا لا نهائيا وبذلك فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التمسست بدلا من ذلك أن تنتزع الحق في الاحتفاظ بها إلى الأبد. وبعد أن حققت تلك البلدان التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار قدمت الحجج أمام محكمة العدل الدولية على أن معاهدة عدم الانتشار شرعية ليس فقط الاحتفاظ بالأسلحة النووية بل شرعية استخدامها أيضا. ومباشرة بعد مؤتمر الاستعراض، الذي كما نعلم فشل في الاتفاق على الاستعراض، وخاصة بشأن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، واصلت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاربها على التفجيرات النووية. وقد أعلننا في ذلك الوقت بأن هذه التجارب من شأنها حتما الإضرار بالمفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية. ومن الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليس لديها نية في التخلي عن اعتمادها على الأسلحة النووية، وكذلك ليس لديها نية في أن تدع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقف حاجلا دون سعيها إلى التحسين النوعي للأسلحة النووية. وهذه الأحداث خارج مؤتمر

لقد أملت علينا بيئتنا الأمنية الحفاظ على الخيار النووي. وقد مارسنا ضبطاً للنفس غير مسبوق فيما يتعلق بخيارنا النووي. وقد واصلت البلدان المحيطة بنا برامج أسلحتها إما بصورة علنية أو سرية. وفلسي بيئة كهذه، لا يسعنا أن نسمح بتقييد خيارنا أو إضعافه على أي نحو كان ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بقيت غير مستعدة لقبول الالتزام بالتخلص من ترساناتها النووية. ومصالح الهند الأمنية، شأنها شأن مصالح جميع الدول، لا يمكن حمايتها إلا في عالم يخلو من الأسلحة النووية. وهذا موقف كان وسيظل راسخاً في إجماع وطني كامل.

لقد خيبت نتيجة المفاوضات آمالنا ولكننا أدركننا أيضاً أن آخرين يريدون المضي قدماً بمعاهدة كهذه على الرغم من نواقصها. وكان بوسعنا أن نمنع أنفسنا عن التحرك لمعارضة التوافق بالآراء وأن نتنحى جانباً لنسمح باعتماد المعاهدة من قبل الراغبين في اعتمادها. ولكن بمعرفة تامة بقرارنا عدم الانضمام إلى المعاهدة، أدرج بند فيها يشترط توقيع الهند، من بين بلدان أخرى، والمصادقة عليها بغية أن تدخل حيز التنفيذ. وننظر إلى هذا الإجراء على أنه محاولة لتقييد حق سيادي طوعي لفرض التزامات على الهند دون موافقتها. وهذا الشرط لم يسبق له مثيل في المفاوضات المتعددة الأطراف ويتعارض مع القانون الدولي العرفي الذي يقضي بأنه لا يجوز لأي معاهدة أن تخلق التزامات لدولة ثالثة دون موافقتها. وقد حثت الهند مؤتمر نزع السلاح مراراً وتكراراً على تعديل هذا الموقف وذهبت إلى حد اقتراح شرط بديل على غرار شروط دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ. وكانت المقترحات الأخرى المقدمة ذات طابع شكلي فقط ولم تلب الشاغل الهندي.

أخيراً، قيل لنا إن أي تعديل من شأنه أن يؤدي إلى تفكك النص. إلا أن نفس النص عُدل ليأخذ في الاعتبار شواغل بلد آخر. وتوقعنا أن يحترم حقنا السيادي في عدم الانضمام إلى المعاهدة كما نحترم حق الآخرين في عدم الانضمام إليها. ورفض مجموعة صغيرة جداً من البلدان السماح بإجراء تغيير في المادة المعنية بدخول المعاهدة حيز التنفيذ لم يترك أمامنا أي خيار سوى أن نعرب عن رفضنا وعدم انضمامنا إلى توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. إننا لم نحاول أن نحول دون أن يتمخض المؤتمر عن نص، حتى وإن لم نتفق مع هذا النص. ولكننا دُفعنا عمداً إلى موقف لا خيار لنا فيه سوى أن نوقف إحالة نص يشتمل على حكم يتعارض مع

عوملت به الإشارات الواردة في ديباجات معاهدات أخرى لنزع السلاح أقتنعنا بأن التزاماً من هذا القبيل لا يكون مفيداً إلا إذا أدرج في منطوق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولئن كان تحديد إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية يتطلب دراسة مفصلة، فقد كان من الواضح لنا أن الالتزام سيكون على الأقل عاملاً حافزاً للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية معقولة. وكان من شأن التزام من هذا القبيل أن يبين للمجتمع الدولي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة فعلاً بهذا الهدف وأنها غير متشبثة بالاحتفاظ بهذه الأسلحة إلى الأبد.

وكان المحور الثاني لنهجنا هو التأكد من أن تصبح معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية هي المعاهدة المرجوة: نقطة تحول هامة على طريق تطوير الأسلحة النووية. وعندما اقترحت الهند لأول مرة اتفاق تجميد الأوضاع على ما هي عليه في عام ١٩٥٤، كانت تكنولوجيا المتفجرات التكنولوجية الوحيدة المستخدمة في التجارب النووية. ونذكر اليوم جميعاً أن هذه التكنولوجيا أصبحت واحدة فقط من التكنولوجيات المتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن للتكنولوجيات المتصلة بالتجريب دون الحرج - أي المحاكاة المتطورة بالحاسوب باستخدام بيانات كثيرة من تجارب تفجيرات سابقة وتطبيقات تتعلق بالأسلحة على التفجير باستخدام الليزر - أن تفتح الطريق أمام جيل رابع من الأسلحة النووية حتى دون استخدام تجارب التفجير. ولكي تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات مغزى اليوم ولكي تحقق الغرض المرجو منها، ينبغي لها أن تنص على حظر جميع التجارب النووية التي قد تؤدي إلى تطوير وتحسين الأسلحة النووية وأن لا تقتصر على حظر تفجيرات التجارب فقط.

هذه المقترحات ليست غير معقولة. فهي تستند إلى ضرورة جعل المعاهدة معاهدة شاملة حقاً تكفل إزالة أسلحة الدمار الشامل هذه من على كوكبنا، وهو هدف تلتزم به الأغلبية الساحقة من الدول. إلا أن هذه المقترحات تجاهلتها في المفاوضات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم يبذل إلا قدر قليل من الجهود، لإشراك الهند في معالجة هذه الشواغل. وبدلاً من ذلك وضع رئيس فريق التفاوض نصاً، في ظل تحديد مصطنع للوقت، تجاهل هذه الشواغل ولم يشتمل إلا على صك تمييزي ضد الانتشار الأفقي.

"في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في توطيد السلم والأمن الدوليين". (القرار ٧٠/٤٨، الفقرة الثانية من الديباجة)

وكما شهدنا، فإن اللجنة المخصصة حققت تقدما هاما، وبخاصة في حسم بضع مسائل رئيسية معلقة. ومع ذلك نشعر بعميق الأسف، لأنه بالرغم من انقضاء سنتين ونصف من المفاوضات المكثفة والمضنية، أخفق مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهذا التطور المؤسف شكّل خيبة أمل مريرة بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي تبلورت تطلعاته لقيام عالم خال من الأسلحة النووية خلال عملية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ووفرت لنا نهاية الحرب الباردة فرصة فريدة لتحقيق تطلعات البشرية التي طال أمدها إلى إنهاء التجارب النووية، الذي بات في متناولنا في نهاية المطاف. ومن شأن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يكون الخطوة الهامة الأولى نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبينما لا يمكن لأحد أن يجادل بأن مشروع النص لا تعتوره النواقص، فإن وفد بلدي يرى أن نص مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب، الوارد في الوثيقة A/50/1027، هو أفضل خيار متاح في هذا الوقت، إذ أنه جاء نتيجة حل توفيقي فيما بين مختلف الآراء والشواغل التي برزت في عملية المفاوضات. وبالتالي، فإن عدم اعتماد مشروع النص من شأنه أن يكون ليس نكسة كبيرة بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدوليين فحسب، بل والأهم من ذلك، خطأ جسيما وتهربا من مسؤوليتنا الجماعية عن ترك إرث إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لأجيالنا القادمة.

وبينما نسلم تماما بحق كل دولة عضوة في أن تقرر ما إذا كانت ستوقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب أم لا، فإننا نتفق مع وفد استراليا بأن موقف حفنة من البلدان ينبغي ألا يمنع بقية المجتمع الدولي من اعتماد هذه المعاهدة. ولذا، وبوصفنا أحد مقدمي مشروع

القانون الدولي، وهو حكم لا يزال ننظر إليه على أنه قسري.

أما النتيجة فهي نص لا يمثل معاهدة حقيقية للحظر الشامل للتجارب النووية، ومن الإنصاف أن تكون جميع الدول على علم بذلك. فهذا النص لن ينهي جميع التجارب النووية. وهذا النص لن يوقف تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. بل إن هذا النص، بدلا من ذلك، سيعمل على استمرار الهيمنة النووية الحالية. وهو نص لا يحظى بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. وهذه ليست هي المعاهدة التي دعت إليها حركة عدم الانحياز أو المعاهدة التي دعت إليها الجمعية العامة. إنه نص يشتمل على حكم يتعارض مع القانون الدولي والممارسة الدولية ومن شأنه أن يعوق دخولها حيز النفاذ. وإذا حصل هذا، فإن المسؤولية لن تقع على عاتق الهند ولكن على عاتق البلدان التي تفاوضت فيما بينها بشأن الجوانب الحاسمة من المعاهدة وأصررت على أن تبقي فيها الشروط المتعلقة بدخولها حيز النفاذ.

وما زال التزام الهند بهدف إزالة الأسلحة النووية ثابتا وغير منقوص. وتحقيقا لهذا الهدف، أيدت الهند مؤخرا مقترحا، يتضمن برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد، وقدمته إلى مؤتمر نزع السلاح الأغلبية الساحقة من بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة الأعضاء في المؤتمر. وستواصل العمل جاهدين مع غيرنا من الدول التي تشاطرنا الرأي لتحقيق الهدف الذي تعلقنا به طويلا والذي يتمثل في قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد بـارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ أن نظرت الجمعية العامة لأول مرة في مسألة وقف التجارب النووية، أي منذ دورتها التاسعة في ١٩٥٤، بذل المجتمع الدولي جهودا مضنية لإنهاء التجارب النووية. وظلت هذه المسألة في الواقع تشغل مركز الصدارة في مختلف مناقشات ومفاوضات نزع السلاح في كل من الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وكان من بين الإنجازات البارزة لتحقيق هذا الهدف إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية تابعة لمؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٣، لكي تتفاوض بشأن إبرام معاهدة عالمية وشاملة لحظر التجارب النووية، تسهم، طبقا لقرار الجمعية العامة، مساهمة هامة.

تخدم المصالح الأمنية لجميع الدول. وإذا أُصيبت إرادة المجتمع الدولي بالخيبة، فإن من المخادعة المحاجبة الآن ضد الإجراء المتبع في مشروع القرار الاستراتيجي. وكما كتب الفيلسوف هيجل فإن

"منشأ الشيء مسألة لا أهمية لها البتة. والسؤال الوحيد هو: هل هو صحيح في حد ذاته ولذاته؟"

وإن المسؤولية عن هذا الإجراء الاستثنائي الذي لا نشعر بالابتهاج تجاهه - وعن أي تقويض لدور وسلطة مؤتمر نزع السلاح يجب أن تقع على عاتق البلد الذي اختار أن يحول دون توافق الآراء في المؤتمر وليس على عاتق بقية المجتمع الدولي. ونحن نرحب بما ورد في البيان الاستهلالي للسفير بتلر من تأكيد جديد على دور المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف.

ولا تشعر باكستان بالسعادة إزاء بعض أحكام نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب السوارد في الوثيقة A/50/1027. ففي المراحل النهائية افتقرت المفاوضات إلى الشفافية ولم تعبر النصوص دوماً عن نتائج المفاوضات. وسنعلن عن تحفظاتنا عن النص وتفسيراتنا له بعد التصويت.

وتدرك باكستان أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هذه لن تكون شاملة حقاً. وإننا نتشاطر الإحباط الذي تشعر به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء امتناع بعض الدول النووية عن الموافقة على التزامات أكثر قطعاً بتحقيق نزع السلاح النووي.

ولدى باكستان أيضاً شواغل خطيرة فيما يتعلق بخطر إساءة استخدام إجراءات التفتيش الموقعي، ولا سيما على أساس ما يُدعى بالوسائل التقنية الوطنية.

ورغم جوانب قصور نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فإن باكستان مستعدة لقبوله كأساس لتوافق الآراء ولجعل مؤتمر نزع السلاح يحيله إلى الجمعية العامة لاعتماده. ونحن مستعدون لأن نضع ذلك لسببين هامين. أولاً، نحن على اقتناع بأن حظرًا على التفجيرات النووية سيقيد تقييداً شديداً قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحسين أسلحتها النووية وسيمنعها من استحداث أنواع جديدة وغريبة من الأسلحة النووية، وثانياً، سيسهم أي حظر على

القرار المعروض على الطاولة، فإن وفد بلدي يحث جميع الدول على الانضمام إلى الجهود الرامية لتحقيق هدفنا المشترك، هدف إبرام معاهدة تحظر جميع تفجيرات التجارب النووية إلى الأبد.

ولسنا إلا في بداية طريق طويل وشاق، ولكن القرار الذي ينبغي اتخاذه في هذه المرحلة الحرجة مكمل لمسعا لت تحقيق إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف في أنحاء العالم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن اعتماد مشروع المعاهدة سيفضي إلى حد كبير إلى توليد زخم هام لاتخاذ مزيد من التدابير الفعالة من أجل نزع السلاح النووي ومناهضة انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للجمعية أن حكومة جمهورية كوريا ستواصل مساهمتها من أجل خلق عالم خال من الأسلحة النووية وتتطلع بالتالي إلى اعتماد نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب وفتح باب التوقيع عليها في أقرب موعد ممكن.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هذه ما برح يتوق إليها العالم طوال أربعين عاماً. ولقد أيدت باكستان على الدوام هذا الهدف. ونعتقد أن حظراً فعالاً على التجارب النووية من شأنه أن يعود بالخير على منطقتنا وعلى العالم.

وبموجب الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78، الذي عرضه ممثل استراليا، تعتمد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي عممت في الوثيقة A/50/1027. وهذا النص للمعاهدة جاء نتيجة سنتين ونصف من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وبالرغم من وجوده النقص التي تعتور نص المعاهدة والتي تم التسليم بها والتحفظات التي أعربت عنها عدة وفود عن بعض أحكامها، فإن هذا النص حظي بتوافق فعلي في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، اختارت إحدى الدول أن تعارض اعتماد المعاهدة، وأن تعارض إحالة المعاهدة إلى الجمعية العامة وأن تعارض أيضاً قراراً بإبلاغ الجمعية العامة بأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء على معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

لقد وضعت قاعدة توافق الآراء لحماية المصالح الأمنية المشروعة للدول، وليس لمعارضة التدابير التي

لنزع السلاح النووي. وقد انضممنا إلى أعضاء آخرين عددهم سبعة وعشرون في "فريق الـ ٢١" للمشاركة في تقديم اقتراح في مؤتمر نزع السلاح يتضمن برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ولكن الاقتراح بأن تقدم الدول النووية التزاما مسبقا ببرنامج محدد زمنيا لنزع السلاح النووي كشرط مسبق لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ كان من الواضح أن جارتنا عرضته وهي واثقة تماما من أنه سيرفض. إنه ذريعة مكشوفة لتفادي أي التزام بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، لرفض تدبير حيوي من تدابير نزع السلاح يحظى عمليا بالتأييد العالمي.

ولقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى أنه إذا غير حكم دخول المعاهدة حيز النفاذ لاستبعاد شرط توقيعها والتصديق عليها، فتتخلى جارتنا عن معارضتها لاعتماد الجمعية للمعاهدة. قد يكون المرة الأولى في التاريخ أن يطالب بلد بتعديل على معاهدة ليكون في وسعه عدم توقيعها. وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة محددة تتضمن مطلباً محددًا بعدم إجراء تفجيرات نووية. وحتى تكون هذه المعاهدة فعالة وشاملة، يجب أن تستبعد إمكانية إجراء تفجيرات نووية من جانب جميع الدول التي تمتلك القدرة التقنية والقانونية على إجراء مثل هذه التجارب. وتوجد ثمان من تلك الدول: الدول النووية الخمس والدول الثلاث التي يطلق عليها اسم دول "العتبة". ومصالحها الأمنية متداخلة. فإذا احتفظت إحدى تلك الدول بحق إجراء التجارب، فللدول الأخرى ذلك. ويجب أن تنضم جميعها إلى المعاهدة. والمادة الرابعة عشرة من مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعترف بهذا. وهي تنطبق بالتساوي على ٤٤ دولة. وهي لا تجبر أو تحمل أيًا منها على العمل بما يتناقض مع حقوقها السيادية. وإن قبول صيغة يمكن بموجبها لدولة ذات قدرة نووية أن تختار البقاء خارجها يعني إمكانية دخول معاهدة حيز النفاذ لا تضم بين أطرافها دولة أو أكثر من الدول الثماني ذات القدرة النووية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تكون مهزلة.

لقد أصيب شعب باكستان، الذي عانى من ضغوط وعقوبات تمييزية طيلة سنوات عديدة. بصدمة عميقة إزاء الإيماءات والعروض التي قامت بها بعض الدول الكبرى لمعارض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولم ترضه هذه الإيماءات ولم تمنع استعمال حق النقض. وبدلاً من ذلك عززت التصميم على قتل معاهدة الحظر

التفجيرات النووية إسهاما كبيرا في عدم الانتشار النووي. وإذا قبل هذا الحظر، فإنه سيوقف على نحو حاسم مزيدا من التصعيد النووي في جنوب آسيا، وسيحقق أهداف معاهدة الحظر الثنائي للتجارب، وهي المعاهدة التي اقترحتها باكستان على الهند في حزيران/يونيه ١٩٨٧. وبعبارة أخرى، إذا كان هدفنا هو أن نعرز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإن وجود هذه المعاهدة أفضل من عدمه.

ولا تشعر باكستان بالدهشة إزاء المعارضة الحادة من جانب جارتنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد حذرت باكستان طوال أكثر من ثلاثين سنة، العالم من الطموحات النووية لذلك البلد. وقد فعلنا ذلك عندما حصل على منشآت نووية ليست خاضعة للضمانات؛ وقد فعلنا ذلك عندما حول المادة الانشطارية من هذه المنشآت إلى بناء القنابل؛ وقد فعلنا ذلك قبل أن فجّر قنبلته النووية في أيار/مايو ١٩٧٤؛ وقد فعلنا ذلك مؤخرا عندما تحول إلى استحداث ووزع قذائف ذات قدرة نووية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

ولسوء الطالع، فإن النفاق هو العلامة المميزة لهذا الموقف النووي الذي يتخذه البلد الذي عوق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح. وقد سميت قنبلته "تفجيرا نوويا سلميا" وقذيفته متوسطة المدى "عرضا للتكنولوجيا". وعندما اقترحت باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وعندما اقترح المجتمع الدولي ضمانات واسعة النطاق ثنائية أو إقليمية أو التزامات ثنائية أو إقليمية بعدم الانتشار النووي، قيل لنا جميعا إن جارتنا لا يمكن أن تقبل إلا تدابير عالمية تلزم أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدبير من هذه التدابير العالمية. ورفض هذا أيضا الآن. والأسباب بالنسبة لنا واضحة تماما. إنها أسباب لا تنبثق عن أي التزام معنوي بنزع السلاح النووي العالمي، سواء بجدول زمني محدد أو دونه.

وعندما شارك ذلك البلد في قرار الجمعية العامة عام ١٩٩٣ الذي يقترح البدء بمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنه لم يقترح ربط المعاهدة بالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإطار زمني محدد لنزع السلاح النووي. ولعله توقع من الآخرين تعطيل المعاهدة. وتؤدي باكستان وضع برنامج محدد زمنيا

بصورة فعالة. وفي الدورات الثلاث الماضية، كانت تلك الدعوة بالاجماع.

ولقد أوكلت الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، بالقرار ٦٥/٥٠ الذي اتخذ بتوافق الآراء، ولاية واضحة تقضي بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

واللجنة المخصصة للمؤتمر قامت بعمل جدير بالثناء. فنص المعاهدة التي نحن على وشك اعتمادها هو حصيلة عامين ونصف عام من الجهود المكثفة المبذولة في المفاوضات. وتلتزم جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع على هذه المعاهدة وتصديقها. والواضح اليوم من التأييد الواسع النطاق والساحق الذي حظي به هذا القرار - هناك ١٢٦ مشاركا في تقديمه - إن أغلبية أعضاء الجمعية العامة يعترفون بنص المعاهدة النهائي بوصفه أفضل نص يمكن الحصول عليه، ويعتبرون أنه يحقق هدفهم المتمثل في وضع حد لجميع التجارب النووية إلى الأبد. وهم يريدون أن تعتمد الجمعية العامة المعاهدة وأن يفتح باب التوقيع عليها في أسرع وقت ممكن.

ونحن ندرك طبعا أن هذه المعاهدة لا ترضي كل بلد. والمؤسف أن نص المعاهدة لم يحظ بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، وأنه لم يكن بالإمكان إحالته إلى الجمعية العامة بالطريقة الاعتيادية. وينبغي ألا ينظر إلى ذلك بوصفه تقليلا من قيمة العمل الممتاز الذي قام به المؤتمر في إعداد نص المعاهدة. وينبغي ألا ينظر إليه باعتباره سابقة.

وتسنح الفرصة اليوم في هذه القاعة أمام جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يحكموا بأنفسهم على حسنات هذه المعاهدة. ومن شأن البديل - وهو أن يطول وجودها فني سجلات مؤتمر نزع السلاح - أن يحط من سمعة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المؤتمر، وأن يعوق بدرجة لا حد لها الجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح.

وحكومة نيوزيلندا وشعب نيوزيلندا لن يقبلا بذلك.

لهذا السبب تشارك نيوزيلندا اليوم في تقديم مشروع القرار الذي قامت استراليا بعرضه، وهو مشروع

الشامل للتجارب النووية. والأسوأ من ذلك، لعلها شجعت ذلك البلد على زيادة التشدد في موقفه النووي.

لقد قال وزير خارجيته: "من حقنا إجراء التجارب". وقد أكد جميع زعمائه أنهم سيبقون الخيار النووي مفتوحا وأنه يمكنهم أن يمارسوا هذا الخيار. وقد تأكد هذا مرة أخرى هنا قبل بضعة دقائق. وعلى نحو مشؤوم لم تلغ الاستعدادات التي اتخذت في بوكاران في وقت سابق من هذه السنة من أجل إجراء تجربة نووية ثانية. وقبل يومين هدد استراتيجي نووي يتمتع بالنفوذ في ذلك البلد بأنه "إذا أُجبر على الموافقة" على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن ذلك البلد "قد يصبح حقا نوويا".

وتسجيلا للحقيقة، أود أن أذكر مرة أخرى أن أية خطوة للتصعيد النووي في منطقتنا ستجد ردا مماثلا من جانب باكستان لضمان أمننا. ولن نقبل المعاملة بمعاييرين أو التمييز. ولن نقبل التزامات أو ارتباطات من جانب واحد.

ويجب أن يبشر اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ببزوغ فجر جديد في تاريخ السعي إلى نزع السلاح النووي. وبدلا من ذلك، تلوح سحَاب سوداء في سماء جنوب آسيا. وإن التحدي الذي تضعه جارتنا ليس موجها إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فحسب، ولكن أيضا إلى توافق الآراء الدولي من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وسيؤيد الوفد الباكستاني، انسجاما مع سياسته المتخذة منذ وقت طويل والموقف الذي أوضحته مشروع القرار الذي اقترحت استراليا ودول أعضاء أخرى في الوثيقة A/51/L.78. بيد أنه، بالنظر إلى الشواغل الناشئة عن موقف وسياسات جارتنا، لن يكون في وسع باكستان الرد على الدعوة الواردة في الفقرة ٣ من مشروع القرار إلى توقيع على المعاهدة بينما لا تزال هذه الشواغل قائمة.

السيد باوليس (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد عمل النيوزيلنديون لثلاثة عقود على وضع حد دائم للتجارب النووية. فقدمنا قرارات كل عام في الجمعية العامة تدعو إلى وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها

إن العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي نطمح إليه يخدمه جيدا اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وهو خطوة نحث جميع البلدان الموجودة في هذه القاعة على تأييدها مع الاحتفاظ بذلك الهدف الأكبر في البال.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة اليابان أود أن أبدي امتناني الصادق لكم على الدعوة إلى عقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولن يألو وفد بلدي جهدا في التعاون معكم وانتم تضطلعون بالمهام الهامة الملقة على عاتقكم في هذه الجلسة التي تتصف بأهمية تاريخية.

إن حكومة اليابان تؤيد بشدة منذ عقود إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية في الأمم المتحدة، وهي شاركت بقوة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في جنيف.

ونص مشروع المعاهدة، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو النص الذي نسعى إلى وضعه منذ زمن بعيد، أصبح معروضا علينا في نهاية المطاف. وإذا اعتمدنا هذه المعاهدة الآن، فبوسعنا أن نجعل تفجيرات التجارب النووية غير شرعية إلى الأبد وفي أية بيئة. ولو فشلنا في ذلك، فلن تكون لدينا معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل المنظور. لذلك، فإن الخيار الذي نواجهه هو إما أن تكون لدينا معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أو لا.

ونص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليس نصا كاملا. وإنني مدركة ادراكا تاما أن بلدانا قليلة جدا راضية تماما عنه. ونحن نتعاطف مع أولئك الذين يسألون لماذا لا يسعنا أن نحسن النص مثلما نرغب.

غير أن هذا النص هو الوحيد الذي أمكن وضعه لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد عامين ونصف من المفاوضات. ولقد أعربت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وباكستان وإسرائيل، وأغلبية كبيرة من البلدان عن تأييدها لهذا النص. ولا يمكن لأي تعديل على هذا النص، أو أية صيغة أخرى لمشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، أن يحظى بتأييد جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وإذا لم تؤيد مشروع نص المعاهدة هذا، فلن يكون لدينا أكثر من "وقف اختياري" من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأمامنا

القرار الذي سيوفر للمجتمع الدولي عند اعتماده حظرا وإلى الأبد على تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات. ولقد قررت حكومة نيوزيلندا التوقيع على المعاهدة حالما يفتح باب التوقيع عليها، وإنجاز العمليات اللازمة للتصديق عليها على سبيل الأولوية القصوى. ونناشد جميع الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تحذو حذونا، كي يطمئن العالم اعتبارا من هذا الشهر إلى أن التجارب قد توقفت بصورة دائمة.

ومثلما ذكرت جزر مارشال رئيسة محفل جنوب المحيط الهادئ، في بيانها، فإن تلك المناشدة نفسها صدرت عن رؤساء دولنا وحكوماتنا في بلاغ أصدره محفل جنوب المحيط الهادئ في الأسبوع الماضي. وكانت التجارب النووية بالنسبة إلى بلدان جنوب المحيط الهادئ فعلا مؤسفا في تاريخ منطقتنا لأمد طويل. وقد أغلق ذلك الفعل مرة وإلى الأبد في وقت سابق من هذا العام، عندما وقعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتحظى شعوب منطقة جنوب المحيط الهادئ الآن بضمانات التخلص من التجارب النووية. والمعاهدة التي نحن على وشك اعتمادها ستقدم تلك الضمانة للجميع.

وإن اعتماد مشروع القرار هذا، ومعه مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيسجل نهاية طريق طويل من ناحية واحدة. ولئن كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب بحد ذاتها هدفا يسعى إلى تحقيقه منذ زمن بعيد، فهي أيضا إحدى الخطوات الضرورية الأولى في عملية أطول تهدف إلى كفالة وجود عالم خال في نهاية المطاف من جميع الأسلحة النووية.

وهذا العالم أقرب خطوة واحدة مع وضع حد لتفجيرات التجارب النووية. ولكن لا يسعنا أن نتوقف هناك ويجب ألا نفعل ذلك.

وإن محكمة العدل الدولية ذكرتنا جميعا بما ينشأ عن معاهدة عدم الانتشار النووي من مسؤولية مقدسة على متابعة المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي واختتامها بحسن نية. وستواصل نيوزيلندا تطلعها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الوفاء بالتزاماتها.

لتحقيق هدفنا النهائي، هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

صحيح أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. لقد أدى جنون الحرب الباردة إلى الكثير من الريبة وخلق انقسامات تبدو مستعصية ما زالت تسيطر على تفكيرنا. ونحن نتفق على أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل القضاء على جميع الأسلحة النووية. ونتفق على أننا ينبغي أن نواصل توخي اليقظة والحذر في هذه القضية إذا اقتضى الأمر ذلك. بيد أننا لا يمكن أن نوافق على أن تصرفنا اليوم يقلل من أهميتها. كما لا يمكننا أن نوافق أن عدم الاتفاق يمكن أن يبطل الجهود المتفانية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح.

إن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملنا من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. وهو جزء من جهودنا الشاملة في هذه القضية. وهو أحد الأعمال التي نقوم بها في سياق عالم متغير.

إننا نرى بالفعل أعمالاً على جبهات أخرى. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية - وكان آخرها في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا - بدأت تغطي كوكبنا. وتجري حالياً مناقشة مبادرات حول بعض روابط التعاون فيما بين هذه المناطق. والفتوى الأخيرة لمحكمة العدل الدولية تتيح لنا الفرصة بل تعطينا حافزاً إضافياً للكلام عن اتفاق بشأن نزع السلاح النووي.

إن الاتفاق المعروض علينا في مشروع القرار A/50/L.78 ستصدر الحكم عليه الإرادة السيادية لكل دولة من الدول عندما تختار التوقيع عليها من عدمه. وبهذه الروح تشرفت الفلبين بالإشتراك في تقديم مشروع القرار.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ نأتي إلى نهاية النصف الثاني من هذا القرن الذي شهد الكثير جداً من الصراع والمعاناة الإنسانية، بدأنا نشهد أحداثاً تعتبر فاتحة عهد جديد في التاريخ العالمي، في ميدان السياسة الدولية وميدان الأمن الدولي على السواء.

وقبل أن تمر فترة طويلة على اختراع القنبلة النووية، وإطلاقاً من إدراك الأثار الرهيبة للمحرقة

الفرصة ليكون لدينا التزام قانوني من جانب هذه الدول بوقف التجارب النووية إلى الأبد.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحظر جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. وسيحد هذا من تطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً، ويضع حداً لاستحداث أنواع متطورة جديدة من الأسلحة النووية. وعندما تصبح لدينا معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية ونوجد بالتالي معياراً دولياً لحظر التجارب النووية، فلا يمكن لأي بلد باق خارج المعاهدة أن يتجاهل الرادع السياسي الهام ضد إجراء هذه التجارب. وبهذه الطريقة تسهم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

ولقد طلبت الجمعية العامة في العام الماضي، بالقرار ٦٥/٥٠، إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبرم معاهدة للحظر الشامل للتجارب. والمؤسف أنه لم يتحقق توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح لإقرار نص المعاهدة المتفاوض عليها وإحالتها إلى الجمعية العامة.

بيد أن الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من منطوق القرار ذاته، تعلن عن استعدادها لاستئناف النظر في هذا البند حسب الاقتضاء قبل انعقاد دورتها الحادية والخمسين، من أجل إقرار نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يشير هذا القرار إلى أنه يتعين على الجمعية العامة أن تقرر مشروعاً اتفق عليه في جنيف. فمن الواضح أن الجمعية العامة، بهذا القرار، تلزم نفسها باستئناف النظر في هذا البند، وحسب الضرورة، بصرف النظر عن نتيجة المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، ومن الواضح والجلي الآن أن الوقت قد حان للجمعية العامة لكي تتحرك.

وختاماً، فإن اليابان، باعتبارها من المتبنين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78، تحث بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييد مشروع القرار هذا ومشروع نص المعاهدة الوارد في الوثيقة A/50/1027.

السيد مابيلنغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من مضرة منظمنا أن بإمكانها أن تجد لديها الوسيلة لأن توفر للعالم خياراً، يمكن للعمل المنفرد أن يحرمه منه بدونها. ونحن ندرك الشواغل التي أعرب وسيعرب عنها هنا وفي أماكن أخرى من أن هذا الاتفاق لا يكفي

عهدت إلى مؤتمر نزع السلاح بمسؤولية التفاوض بشأن هذه المعاهدة باعتبار ذلك أمراً يحظى بأولوية عاجلة.

والمؤتمر، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح، بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وذلك بإنشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية وتكليفها بالتفاوض من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو فعال. والجمعية العامة في دورتها الخمسين، بمقتضى قرارها ٦٥/٥٠، بحكمتها على عدم النص على أجل محدد، دعت المؤتمر إلى استكمال وضع نص نهائي لمشروع معاهدة، في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٦، من أجل فتح باب التوقيع عليها مع بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وتحقيقاً لهذا الغرض دعت المشاركون في مؤتمر نزع السلاح إلى المضي قدماً في العمل استناداً إلى النص المتداول. كما أعلنت عن استعدادها لاستئناف النظر في البند قبل انعقاد دورتها الحادية والخمسين، من أجل إقرار نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

لذلك من الواضح أن الجمعية العامة توخت أن يكون مؤتمر نزع السلاح محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد فيما يتعلق بهذه المهمة. ولذلك فإن مؤتمر نزع السلاح كان من المفترض أن يعتمد مشروع نص معاهدة بتوافق الآراء ويحيله إلى هذه الجمعية لإقراره. بيد أن هذا التوقع لم يحدث للأسف.

إن تقرير اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ يشير إلى أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر، سواء بشأن مشروع نص المعاهدة أو بشأن إحالته إلى الجمعية العامة لإقراره. ويرجع هذا إلى وجهة نظر بعض المندوبين في مؤتمر نزع السلاح من أنه لم يتم الانتهاء حتى الآن من المفاوضات بشأن مشروع نص معاهدة بمعنى أنه من المطلوب القيام بالمزيد من العمل بشأن مشروع نص المعاهدة.

وكما شهدنا فإن الدورة الخمسين للجمعية العامة قد استؤنفت، استشهاده بالفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ٦٥/٥٠، ليس بغرض إقرار نص، كما كان متوخى

النووية، بدأت عدة محاولات للقيام بمهمة تفادي الآثار المأساوية للتفجيرات النووية. ومن هنا بدأت عملية تاريخية لإيجاد آليات من شأنها منع انتشار هذه الأسلحة وذلك عن طريق الاتفاق الدولي ونزع السلاح النووي.

لذلك فإن الاقتراحات الرامية إلى حظر تفجيرات التجارب النووية باعتباره وسيلة للإسهام في عدم الانتشار النووي الرأسي والأفقي وتحقيق نزع السلاح النووي من أجل بلوغ الهدف النهائي هدف القضاء النهائي على جميع الأسلحة النووية، ظلت مدرجة على جدول الأعمال العالمي منذ أوائل الخمسينات. إن النداء بإنهاء التجارب النووية الذي أصدره الراحل جواهر لال نهرو في عام ١٩٥٤، ونداءات زعماء حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الأول في عام ١٩٦١، الموجهة إلى الرئيس كندي والأمين العام خروشوف - باعتبارهما يمثلان الدولتين العظميين النووييتين - كانا من بين المبادرات الأولى التي اتخذتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل احتواء سباق التسلح النووي، الذي كان قد أوشك على البدء.

والسنوات والعقود التي انقضت منذ ذلك الحين تقف شاهداً على مساعي المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك الهدف. وإن التدابير المتصلة التي اتخذت في أوائل الستينات وأدت إلى إبرام معاهدة حظر التجارب النووية في الجسو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء في عام ١٩٦٣، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ومعاهدة عتبة حظر التجارب في عام ١٩٧٤ كلها ساعدت على تحقيق ما يمكن تحقيقه بشكل عملي خلال تلك الأوقات العصيبة، ففي ظل ظروف صعبة. وهذه المنجزات يمكن وصفها بأنها مجرد تدابير مؤقتة انتظارا للتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية، الأمر الذي من أجله بدأت المفاوضات في عام ١٩٥٨.

ومن أسف أن المناخ السياسي والأمني الذي ساد خلال تلك الأوقات لم ييسر الاختتام الناجح لهذه المفاوضات. بيد أن انتهاء الحرب الباردة مع ما نتج عن ذلك من تغيير كامل في العلاقات بين الدول مكّن المجتمع الدولي من أن يكرس مرة أخرى طاقاته لتحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية. واستجابة لنداء المجتمع الدولي للقيام بمفاوضات متعددة الأطراف لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، فإن هذه الجمعية، بموجب قرارها ٧٠/٤٨،

مما يبقى المجال مفتوحا أمام التجارب في المختبرات والتجريب دون الحرج. نتيجة لذلك، فإن للدول الحائزة للأسلحة النووية مطلق الحرية في إجراء أنواع معينة من التجارب لا بغرض ضمان أمان وموثوقية الأسلحة النووية الموجودة فحسب بل أيضا لتحسينها، ولتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية التي تناسب احتياجاتها أيضا. وفي هذا الإطار، ينبغي لنا التذكير بتقرير لجنة كانبيرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية الذي نشر في الشهر الماضي، والذي ينص بوضوح على أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا للبشرية ومثلها لا يمكن السكوت عليه. ومع ذلك فإن عشرات الآلاف من هذه الأسلحة لا تزال في الترسانات التي بنيت في وقت غير عادي اتسم بالعداء الشديد. وخلصت لجنة كانبيرا إلى أن ذلك الوقت قد ولّى، ومع ذلك، فإن أشد ما يثير الانزعاج هو أن نجد أن التأكيد على جدواها لا يزال مستمرا.

يرى وفدي أن شروط المادة الرابعة عشرة، التي تشير إلى دول معينة وإلى أن مصادقتها شرط أساسي مسبق لدخول المعاهدة حيز النفاذ حكم غير سليم. وعلى ضوء النوايا التي أعلنتها بعض الدول، فإن هذا الاعلان بمثابة اخطار مسبق للدول التي تعتزم التوقيع على المعاهدة بأنه من غير المرجح أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، إن كانت ستدخله إطلاقا. كما أنه يرقى إلى إعطاء الدول الـ ٤٤ المسماة حق النقض بشأن دخول المعاهدة حيز النفاذ. وهذا شيء لم يسبق له مثيل في تاريخ إبرام المعاهدات وينتقص من المساواة في السيادة بين الدول في هذا المجال.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بالإشارة ثانية إلى تقرير لجنة كانبيرا عن إزالة الأسلحة النووية. فقد خلصت اللجنة إلى أنه:

"تتوفر الفرصة الآن، ربما بدون سابقة أو تكرار، للقيام باختيار جديد وواضح يمكن العالم من تصريف شؤونه بدون أسلحة نووية ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة."

وسري لانكا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار ولدا شاركا مشاركة وثيقة بمهمة التفاوض الصعبة بشأن المعاهدة المعروضة الآن على الجمعية، يحدوها أمل قوي في أن الغيوم القاتمة، غيوم الخوف والشك والقلق من محرقة نووية تتهدد سير العلاقات

أصلا، ولكن بغرض إقرار نص المعاهدة الذي لم يتسن لمؤتمر نزع السلاح التوصل إلى توافق آراء بشأنه.

يعتبر وفدي خلو ديباجة نص المعاهدة من إعلان بالتزام راسخ وواضح بنزع السلاح النووي والتخلص الكامل من جميع الأسلحة النووية عيبا خطيرا. وقد أخفق النص في تلبية دعوة رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في كارتاخينا في العام الماضي إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، من المناسب التذكير بالالتزام الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في أيار/مايو ١٩٩٥ بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتصل بنزع السلاح النووي. فضلا عن ذلك، فإن فتوى محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه من هذا العام بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها نص بوضوح على أنه:

"يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

لذلك، فإن الالتزام ليس بمواصلة المفاوضات فحسب بل أيضا بالوصول بها إلى نهاية ناجحة. واعتبر هذا مسؤولية لجميع الدول، لا للدول الحائزة للأسلحة النووية فقط. وعلى الرغم من هذه التعهدات وفتوى محكمة العدل الدولية، فإن اللجنة المخصصة أخفقت في مراعاة وإدراج التزام قاطع بنزع السلاح النووي في ديباجة نص المعاهدة على نحو مناسب.

من الضروري أيضا الإشارة إلى النطاق المحدود لأحكام المادة الأولى. وكانت الولاية التي أنيطت باللجنة المخصصة التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. والمعاهدة المعروضة على هذه الجمعية ليست شاملة حيث أنها لن تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية والتجارب النووية الأخرى. وبدلا من ذلك فإنها ستحظر فقط:

"أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر"، (A/50/1027، صفحة ٥)

متأكدون من أن وجود هذه المعاهدة سيجعل انتشار الأسلحة النووية على الكرة الأرضية أكثر صعوبة.

ثالثاً، سيكون الحظر الشامل واللامحدود المطبق على جميع التفجيرات النووية فعالاً دون شك في كبح التحسين النوعي للأسلحة النووية وسيحول دون بروز أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية في الترسانات.

رابعاً، ستغدو معاهدة الحظر الشامل للتجارب نقطة انطلاق جديدة وستدل على أنها حافز رئيسي لاستمرار العملية التفاوضية من أجل ضمان المزيد من تخفيض الأسلحة النووية، وهدفها النهائي إزالة هذه الأسلحة. ونحن مقتنعون بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب مرحلة ضرورية لهذه العملية وأنه بدونها، يستحيل افتراض إبرام اتفاقيات بعيدة المدى.

ومع ذلك، فما هو حقيقي يظل حقيقياً. فمؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ وتم رفض المشروع بالنقض. وبالتالي فإننا نتفهم، في هذه الحالة التي لا مثيل لها، موقف تلك الدول التي لم تستطع الموافقة على ضم نتيجة تلك السنوات العديدة من الجهود، بما فيها معاهدة الحظر الشامل للتجارب، إلى سجلات التاريخ، مما أدى إلى عرض المعاهدة على الجمعية العامة مباشرة لكي يحكم عليها المجتمع الدولي برمته. والظروف الاستثنائية هي التي دفعت إلى اتخاذ هذه الخطوة. وبطبيعة الحال، فإن أي قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ينبغي ألا يضر بأي شكل من الأشكال بممارسة النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، أو يشكل أية سابقة بالنسبة لعمل الجمعية العامة أو مؤتمر نزع السلاح.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لأكثر من ثلاثة عقود، شهدت الجمعية العامة مناقشات لا نهاية لها تشبث الهمم في الجهود الرامية لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ولقد اعتبر المجتمع الدولي على الدوام أن التوصل إلى هذا الحظر له أهمية قصوى وألوية أولى. والواقع أن هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب كان محط جهودنا الدؤوبة منذ فجر العصر النووي. وإنه لفي هذا الإطار نؤيد انعقاد الدورة المستأنفة للدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في نص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب المعروض علينا الآن. واتخذنا كذلك الخطوة التي لا سابق لها والمتمثلة في تقديم نص جرى التفاوض بشأنه

الدولية، ستنتشع في القريب العاجل وستختفي إلى الأبد. ويتمنى بلدي صادقاً أن يصبح إبرام هذه المعاهدة، على الرغم من جوانب النقص والضعف التي تعترها، مكملًا بمرور الوقت للتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي بأسره. ونأمل صادقاً أن يثبت أن إبرامها، بوصفها معاهدة دولية جرى التفاوض عليها بمشقة على مدى السنتين والنصف الماضيتين في جنيف، معلم على طريق جهودنا الثابتة الرامية إلى تحقيق الهدف الذي طال انتظاره ونحترمه، هدف وجود عالم خال من الأسلحة النووية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

السيد بيردينكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الوفد الروسي أهمية كبيرة على هذه الجلسة العامة للجمعية العامة وهي تنظر في البند المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وروسيا تؤيد نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الوارد في الوثيقة A/50/1027، التي كانت نتاج محادثات طويلة وصعبة في جنيف.

بادئ ذي بدء، نود أن نوضح بجلاء أن نص المعاهدة الوارد في الوثيقة نص نهائي، ولا يمكن أن يدخل عليه أي تعديل أو تبديل، مع أننا، شأننا شأن الوفود الأخرى، لا يمكننا القول بأننا راضون تماماً عن جميع أحكامها. لأن من شأن إدخال أي تعديل على النص أن يؤدي إلى انهيار المعاهدة، إذ سيؤدي إلى تعديلات مضادة تؤدي هي الأخرى بدورها إلى تعديلات أخرى مضادة، إلى ما لا نهاية. وإمكانية حدوث هذا تنبع من خبرتنا في المحادثات في جنيف. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، ينطبق القول بأن "الأجود عدو الجيد" أكثر من انطباقه على أية حالة أخرى. ونأمل أن يؤدي التصويت في الجمعية العامة لصالح مشروع القرار، الذي عرضته استراليا، إلى تمكين المجتمع الدولي من أن يغتنم أخيراً هذه الفرصة النادرة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

ينبغي لنا أن نتذكر أن وثيقة كهذه كانت لعدة عقود هدفاً للمجتمع الدولي. ونحن نعتقد أن للمعاهدة عدة مزايا لا يمكن التشكيك فيها. أولاً، ستحرر البشرية إلى الأبد من التفجيرات النووية في بيئتنا. ثانياً، ستشكل مساهمة فعالة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. إذ ستمثل تنفيذ قرار أطراف معاهدة عدم الانتشار الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها في العام الماضي. ونحن

سيواجه الأخطار المقترنة بانتشار الأسلحة النووية وتعقيدها.

ويتجنب المشروع كذلك مسألة نزع السلاح النووي، كما لو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب كانت غاية في حد ذاتها ولا تتضمن تدابير المتابعة من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية. ولا يمكن تفسير ذلك إلا على أنه أداة أخرى تستهدف وقف الانتشار في جانبه الأفقي فقط. واندونيسيا، شأنها شأن الغالبية الساحقة في المجتمع الدولي، لا يسعها إلا أن تتوقع أن تبني معاهدة الحظر الشامل للتجارب أساسا جديدا لسعيها نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي، كما تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولعل الأعضاء يتذكرون أن ذلك الهدف أكد عليه مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها الذي طالب ببذل جهود منظمة ومتدرجة لخفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وأن يكون الهدف النهائي إزالتها في نهاية المطاف. وفي حال عدم تحقيقه، يمكن لنا أن نخلص فقط إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر قلقا بشأن وضعها كدول نووية وعزمها على الاحتفاظ بوضعها الاستراتيجي.

ويبدو كذلك أن دخول المعاهدة حيز النفاذ يثير المشاكل. ولأنه يسعى، ضمن إطار زمني محدد، إلى التصديق عليها من جانب ٤٤ دولة موقعة، بما فيها دول تعتبر ذات قدرات نووية. وقد أدخل هذا عنصرا من عناصر الشك وعدم اليقين وجعل مستقبل المعاهدة عرضة للخطر.

وعلى الرغم من نقاط الضعف الكامنة هذه، فقد يكون من غير الواقعي التقليل من أهمية ما تحقق في جنيف، وممن دون شك، دلل ذلك على نجاعة وأهمية تعددية الأطراف بالنسبة لتحديد الأسلحة النووية. ويؤمل أن يعمل إبرام المعاهدة أيضا على تسهيل اتفاقات نزع السلاح النووي من خلال إنشاء لجنة مختصة بإشراف مؤتمر نزع السلاح الذي صادقنا عليه. وفي الواقع، فإننا نتفق اتفاقا تاما مع وجهة النظر التي ترى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب تشكل اختيارا لاستعداد الدول لوقف سباق التسلح النووي ومتابعة نزع السلاح النووي. ومن ناحية أخرى، فإن الفشل قد يترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لنزع السلاح، ونكون قد خاطرنا بتأخير اتخاذ إجراء في مستقبل محضوف بعدم اليقين. وإن تجربتنا المشتركة في الحد من التسلح تقدم دليلا وافيا على أن

في مؤتمر نزع السلاح ولم يحظ بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة لإقراره. وهذا في رأي وفد بلدي، ينبغي ألا يشكل سابقة، إذ أن من شأنه أن يقوض دور ومصادقية ذلك المحفل بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ونحن جميعا نعلم الدور الحاسم الذي اضطلعت به التجارب في مجال التطوير الكمي والتحسين النوعي للأسلحة النووية وفي سباق التسلح النووي المحموم، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب كارثية والاجتماعات المتعاقبة التي عقدتها بلدان عدم الانحياز لم تطالب فقط بوقف التجارب بوصفه هدفا عالميا حيويا ينبغي متابعته، بل أكدت أيضا أن أي نشاط يتصل بإجراء المزيد من الأبحاث والتطوير المتعلق بالترسانات النووية أو إنتاجها سيكون مناقضا لروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولذا، فإن وثائق الجمعية العامة حافلة ببيانات صادرة عن الدول الأعضاء تعتبر دوما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب خطوة يجب اتخاذها لمنع تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية ولتحقيق إزالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وكان ذلك أيضا الافتراض القائم في الجمعية العامة وولاية مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في الجهود الدولية الأخرى من أجل التوصل إلى حظر شامل على التجارب النووية.

فبعد أكثر من سنتين ونصف من المفاوضات المديدة والمضنية، توصل مؤتمر نزع السلاح إلى حظر على التجارب النووية طالما طال السعي إليه، ويعزى إلى حد كبير للحلول التوافقية الهامة التي توصلت إليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خدمة للمصالح الأوسع للمجتمع الدولي. وعليه، فإن لدينا مشروعا لا يتسم بالكمال، ولا يحوز رضانا في جوانبه الأساسية.

ومن أوجه النقص الواضحة والرئيسية فيه أنه يسمح بتحسين الترسانات والتكنولوجيات ذات الصلة من خلال إجراء التجارب النووية في نطاق المختبرات. فالعديد من التجارب وفر للدول الحائزة للأسلحة النووية معرفة كافية بحيث أنها تستطيع أن تستغني عن التفجيرات. ونعرف الآن السبب وراء الوقف الاختياري والمطالبة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. وإن معاهدة تسمح بوجود ثغرات تقنية لإجراء التجارب لا يمكن أن تكون شاملة، وهو ما كان على الدوام مبرر وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب. فطالما استمر إجراء التجارب بأي شكل أو طريقة، فإن المجتمع الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين الـ ١٥ المتبقين صباح الغد الساعة ١٠/٠٠ في قاعة الاجتماعات ٣.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

الفشل في اغتنام هذه الفرصة يمكن أن يسفر عن تأخيرات يؤسف لها.

فالعديد من البلدان في أنحاء العالم تنظر إلى هذه الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بوصفها أهم تجمع في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأن نتيجة جهودنا ستترتب عليها آثار عميقة بالنسبة للسلم والأمن العالميين. ومشروع النص المعروض علينا كان يمكن تحسينه ليلبي المصالح الهامة للعديد من الدول الأعضاء. وأننا نأسف لأن هذا النص لا يحظى بتوافق الآراء. وبالرغم من أنه يمثل خطوة إلى الأمام، فإنه من الممكن أن يتقوض إن لم يحظ بتأييد عالمي. ولذا فإننا نطالب جميع الدول النووية أن تمتنع عن تطوير الأسلحة، مما يطمئن جميع الدول غير النووية حول نوايا الاختبارات والتجارب دون الحرجة. كذلك فإن من مسؤولية الدول النووية أن تتقدم ببرامج موثوق وشامل لنزع السلاح النووي، لكي يتم التفاوض بشأنه تحت إشراف متعدد الأطراف. وإذا لم يتحقق في المستقبل المنظور - أي تقدم ملموس بشأن أهداف وقف الانتشار الأفقي ونزع السلاح النووي، فإن الثقة التي وضعتها بلدان عدة في الدول الحائزة للأسلحة النووية ستتناقص. ولذا يجب علينا أن نؤكد مجدداً بوضوح وبشكل قاطع التزامنا بالسير على طريق يمكننا فيه، ضمن إطار زمني محدد، تحقيق أهدافنا المشتركة. ولدينا فرصة كبيرة للبدء بعملية يمكن لها أن تستعيد رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. ونظراً للطابع الخطير للمشاكل المتبقية أمامنا وأهميتها بالنسبة للعالم، فإننا مجبرون على بذل الجهود الحثيثة لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. ونظراً لهذه الاعتبارات، قرر وفد بلدي تأييد مشروع المعاهدة المعروض علينا.